الأمم المتحدة
S/PV.4791
مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون
مؤقت

الجلسة **٤٧٩١**
الثلاثاء، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيدة بالاثيو	(اسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بلنغا - إبوتو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) (S/2003/715)

03-43556 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) (S/2003/715)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): استنادا إلى التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام بشأن العراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد فييرا دي ميلو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة فيما يلي نصها:

”أتشرف بأن أتوجه إليكم بصفتكم رئيس مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه لأطلب منكم السماح للسيد عدنان الباجه جي والسيد أحمد الجلبي والسيدة عقيلة الهاشمي، أعضاء مجلس الحكم في العراق، للمشاركة في اجتماع مجلس الأمن، الذي سوف يعقد يوم الثلاثاء، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بشأن البند المعنون ’الحالة بين العراق والكويت‘ وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

وقد صدرت الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2003/750.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد عدنان الباجه جي والسيد أحمد الجلبي والسيدة عقيلة الهاشمي إلى شغل مقاعدهم على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المرفوع عملا بالفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، الوثيقة S/2001/715.

أرحب بحضور الأمين العام كوفي عنان وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أشعر بسعادة غامرة لحضور ممثلي الخاص، سيرجيو فييرا دي ميلو، بيننا اليوم. وإنني على يقين بأنني أعبر عن مشاعر الجميع عندما أعرب عن امتناننا الحار له ولموظفيه ولفريقه بأسره على العمل الرائع الذي أنجزوه حتى الآن. وأود أن أعرب عن عميق الامتنان لموظفي الأمم المتحدة في العراق – الدوليين والعراقيين – على تفانيهم في العمل في ظروف صعبة في أغلب الأحيان.

اسمحوا لي أن أرحب بحضور ممثلي مجلس الحكم العراقي؛ لقد كان تشكيله خطوة هامة أولى نحو استعادة السيادة العراقية الكاملة.

معروض على المجلس تقريري (S/2001/715) الذي سعينا إلى جعله شاملا قدر الإمكان في ظروف سريعة التغير. وسيقدم ممثلي الخاص سردا مفصلا عن مهمته حتى الآن.

غير أنني أود أن أنتهز هذه الفرصة لأكرر المبادئ الأساسية التالية التي تنفذ على هديها أنشطة الأمم المتحدة بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) – مبادئ نعتنقها جميعا: الحاجة إلى احترام استقلال العراق وحرمة أراضيه؛ والحاجة إلى استعادة الشعب العراقي سيادته في أقرب وقت ممكن؛ والحاجة إلى احترام حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي؛ والحاجة إلى احترام سيادة العراق على أراضيه وموارده الطبيعية؛ والحاجة إلى أن يستعيد العراق وضعه كشريك كامل مسؤول في المجتمع الدولي، متمتع بعلاقات طيبة مع جيرانه.

ويوفر القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) ولاية للأمم المتحدة لمساعدة الشعب العراقي في طائفة واسعة من المجالات. وفي كل ما نقوم به، لا بد لنا من إبقاء مصالح الشعب العراقي في مقدمة اهتماماتنا. ويجب علينا أن نستمع إلى احتياجاته وهو يعرب عنها بمعاييره، وينبغي لنا أن نحاول الاستجابة لهذه الاحتياجات. وأعتقد أن سيرجيو دي ميلو ظل يقوم بذلك تماما خلال الأسابيع الماضية في بغداد وفي زياراته إلى المنطقة.

وما برح هدفنا الجماعي إنهاء الاحتلال العسكري من خلال تشكيل حكومة نيابية معترف بها دوليا. وفي الوقت نفسه، من الأساسي أن يتمكن الشعب العراقي من رؤية جدول زمني واضح وبترتيب ملموس للأحداث المفضية إلى الاستعادة الكاملة لسيادته في أقرب وقت ممكن.

ومن الناحية العملية، يعني ذلك أنه ينبغي أن تتلو إنشاء مجلس الحكم عملية دستورية يديرها العراقيون لمصلحة العراقيين. وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور نشط في تيسير ودعم العملية السياسية، بالعمل مع مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة.

إن أبناء العراق يتوقون إلى أن يصبح بلدهم دولة مستقرة وديمقراطية ومزدهرة. وللنجاح في ذلك يحتاجون إلى الدعم من جيرانهم والمنطقة بأسرها. فما يحدث في العراق لا يحدث في فراغ. والعراق المستقر الذي ينعم بالسلام داخليا ومع جيرانه – يكون في مصلحتنا الجماعية، وخاصة في مصلحة المنطقة.

ولذلك وَجَّهتُ السيد فيرا دي ميلو ليشرع في إجراء حوار متواصل مع زعماء البلدان المجاورة والمنطقة. وقد أجرى مشاورات مع كبار المسؤولين أو رؤساء الدول في عدد من البلدان، ويعتزم توسيع نطاق هذه المشاورات لتشمل جميع الدول المعنية. وآمل أن يتمكن من الاعتماد على تعاونهم.

إن التحدي الذي ينتظرنا في العراق تحد هائل. فلنبذل قصارى جهدنا لنرقى إلى مستوى التصدي لذلك التحدي. وهذا أقل ما ندين به للشعب العراقي.

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد سيرجيو دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام في العراق.

السيد سيرجيو دي ميلو (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أقدم اليوم إحاطة إعلامية إلى المجلس وهو ينعقد تحت رئاستكم، سيدتي، بعد ثلاثة أيام فقط من لقائنا في بغداد.

إنني في خطابي الموجه إلى جميع الحاضرين، أود على وجه الخصوص أن أحيي الممثلين الثلاثة لمجلس الحكم في العراق الحاضرين في هذه القاعة. وأنا اليوم هنا لأعرض تقرير الأمين العام عن عمل الأمم المتحدة في تنفيذ الولاية التي أسندها إليها القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وسأركز بوجه خاص على تلك الجوانب الثلاثة من الولاية المحددة في الفقرة ٨ من منطوق تلك الوثيقة.

وفي هذه الإحاطة الإعلامية، سأسعى إلى تكميل نص التقرير وليس إلى تكراره. وسيكون هدفي تقديم صورة بالكلمات للحالة الراهنة في العراق، وأن أحيط المجلس علما

بـأحدث التطـورات فيمـا يتعلـق بالعمليـة السياسـية الجاريـة حاليا، وأن أحدد المجالات التي يمكـن فيـها للأمـم المتحـدة، في الوقـت الراهـن وفي المستقبل القريـب، أن تساعد على تنفيـذ ذلك القرار.

ولكـن، قبـل أن أبـدأ في تقـديم إحـاطتي الإعلاميـة الحقيقية، أود أن أستهل بالإشادة بالشعب العراقي الرائع.

في الأسـابيع الأخيرة راعنـا، أنـا وزملائـي، اسـتقراء تـاريخ بلـد عظيـم. حيـث وصـف هـيرودوتس بـابل، بتـاريخ يعـود إلى عـام ٤٥٠ قبـل الميـلاد، وقـد بلـغ عمرهـا آلاف السنين، بأنها لا نظير لها في روعة جمالها. وكـان إسهام العـراق في فـهمنا للقـانون وتقديره، وللعلـم والفـن – بـل إسـهامه في الحضارة الإنسانية – إسهاما هائلا.

وينبغي لهذا الأمر أن يكـون، بل هـو كذلـك، مصـدر اعتزاز للشعب العراقي – وهو اعتزاز يُؤذَى اليوم أذى بليغا. فالعراق ليس مجرد نظام قمعي أصبح في الماضي؛ وليس مجـرد دولـة منبـوذة؛ وهـو لـيس مجـرد مسـرح للصـراع والظلـم والإسـاءة. إنـه بلـد ذو تـاريخ متفـرد في ثرائـه. والفظاعـة الشديدة التي اتسم بها تاريخه القريب مأساة يجب أن نفكـر جميعنا فيها مليا. والشعب العراقي يستحق ما هو أكثر بكثـير مما منحته سنواته الأخيرة.

إن حجر الزاوية في نهج الأمين العام إزاء عمـل الأمـم المتحـدة في العـراق، على نحـو مـا حـدده في تقريـره المقـدم إلى المجلس، يتمثل في أنه يتعين أن يكون كل شيء نفعله لمصلحـة الشـعب العراقـي وبلـده؛ ويجـب أن يقـرره الشـعب العراقـي بنفسـه أو أن يُقَـرّر بالتشـاور معـه؛ ويجـب أن يـهدف إلى التمكين في أقرب وقت ممكن من استعادة العراق تماما سيادته الكاملة وعودته إلى المجتمع الدولي. وتتطلع الأمـم المتحـدة إلى الترحيب، بأسرع ما يمكن، بعودة أحد أعضائها المؤسسين.

(واصل بيانه بالانكليزية)

فيمـا يتعلـق بالعمليـة السياسـية، بالنسـبة لي، لـدى وصـولي إلى العـراق في حزيـران/يونيـه، وأنـا لسـت خبـيرا في شؤون البلد، كان من البديهي اتخاذ الخطوة الأولى فحسـب، كمـا أشـار الأمين العـام إلى ذلـك قبـل قليـل. وكـانت تلـك الخطوة أن أتكلم مع أكبر عـدد ممكـن مـن العراقيين للوقـوف على ما يريدونه لأنفسهم وكيف يرون إمكانية مساعدتنا لهم على تحقيق تلك المطامح.

وهكـذا أمضيـتُ الأسـابيع الماضيـة أتنقـل في البلـد واجتمع مع طائفة واسعة من العراقيين: مـن سياسـيين، وقـادة للمجتمـع المـدني، وقـانونيين، وزعمـاء دينيـين، وأطبـاء، وصحفيين، وفنانين وناشطين في مجال حقـوق الإنسـان. ومـن مناقشاتي الأولية، يبرز عدد من الأفكار المتسقة.

أولا، إنهم يريدون أن يعود إليهم امتلاك زمـام الأمـر في بلدهـم. ويريـدون أيضـا إحـلال الأمـن وسـيادة القـانون. وبـالمثل، يريـد العراقيـون أن يـروا عـودة الخدمـات الأساسـية: الكـهرباء المعتمـد عليـها، والمـاء النقـي، وإعـادة فتـح المـدارس وسـيرها سـيرا حسـنا، وأداء المستشـفيات لعملـها وهلـم جـرا. ويريدون أن يتم إنشاء مؤسسات عراقية نيابية دائمة وموثوق بهـا تعمـل لمصلحتـهم. وفي جميـع هـذه المجـالات، يدعـون بالإجماع – بما في ذلك المنتقدون للأمم المتحدة، بل النـاقمون عليـها بسـبب مـا يرونـه مـن مـاضي سـجل الأمـم المتحـدة في بلدهـم – إلى قيام المنظمة بدور نشط ومركزي.

هذه هي الصدمات التي يعـاني منـها الشـعب العراقـي وأوجـه قلقـه ومطامحه وإحباطاتـه الـتي يجـب علينـا جميعـا أن نتعـاطف معـها والـتي يتعـين علينـا الاسـتجابة لهـا إذا أردنـا النجاح في هذا المسعى.

كان تشكيل مجلس الحكم العراقي في ١٣ تمـوز/يوليـه خطوة هامة صوب ذلك الهدف. وكـما يوضـح تقريـر الأمـين

العام، مُنِحَت لهذه الهيئة سلطات تنفيذية كبيرة، تم الاتفاق عليها بين أعضاء مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة، بتركيز خاص على الشؤون الخارجية والمالية والأمن والعملية الدستورية ولكنه ليس مقصورا على هذه الأمور. وسيقوم المجلس الحاكم عما قريب بتعيين وزراء عراقيين مؤقتين و، على نحو هام، تعيين ممثلين عراقيين في المحافل الدولية.

لدينا الآن هيئة، على الرغم من أنها ليست منتخبة ديمقراطيا، يمكن اعتبارها ذات تمثيل واسع لمختلف القواعد الجماهيرية في العراق. وإن إنشاءها في حد ذاته تطور طيب بالنسبة للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة. فهو يعني أن لدينا الآن هيئة رسمية مؤلفة من نظراء من كبار العراقيين وأعيانهم، لهم مصداقية وسلطة، يمكننا أن نرسم معهم الطريق المؤدي إلى الأمام. ولكي تصبح القرارات ذات الأهمية الوطنية قرارات لها سلطة، يجب أن تصدر بوصفها نتاجا لعملية عراقية لصنع القرار تتمتع بأكبر ما يمكن من الطابع التمثيلي.

وبتشكيل مجلس الحكم ندخل الآن مرحلة جديدة تخلف فراغ السلطة المربك الذي تلا سقوط النظام السابق. ولدى عودتي إلى بغداد، أعتزم أن أجتمع بمجلس الحكم لأرى كيف يمكننا أن نطور معا، على أفضل نحو، مجالات النشاط التي حددها الأمين العام في تقريره، وكذلك أي مجالات أخرى يعتقد المجلس أنه يمكننا أن نساعد فيها. ونعتزم بقوة أن نساعد هذا التجسيد الأولي للسلطة التنفيذية العراقية، وأن نسدي إليه المشورة وندعمه ونساعد على توطيده.

إنني أشيد بالزعماء العراقيين في المجلس الحاكم على الفطنة السياسية في النهوض بهذه المسؤولية التاريخية. وأشيد أيضا بسلطة التحالف المؤقتة – لا سيما بالسفراء بريمر وساورس وكروكر – على جهودهم لضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بأسرع وقت ممكن. وكما قرر مجلس الأمن، يجب أن يأتي بسرعة اليوم الذي يحكم فيه العراقيون أنفسهم. وتشكيل مجلس الحكم كان خطوة ضرورية في هذا الاتجاه. ولذا فإنني سعيد بأن تُتاح لمجلس الأمن اليوم فرصة للاجتماع رسميا مع السيد الباجه جي، والسيد الجلبي، والسيدة الهاشمي لكي يستمع من ذلك الوفد إلى رؤيتهم الخاصة بالانتقال وما بعده.

لقد كانت العملية التي سبقت إنشاء مجلس الحكم معقدة ولكنها تبشر بالأمل في المستقبل. والواقع أنه لأمر لم يسبق له مثيل أن يمر العراق بالظروف القانونية والسياسية والعسكرية الحالية. فلقد تطّلب إنشاء مجلس الحكم مشاورات مكثفة وحلولا وسطى من جميع الأطراف. وإنني على ثقة بأن هذه التجربة ستتيح للعراق وضعا جيدا عند التصدي للتحديات الكثيرة التي تنتظره.

وأمام العراق الكثير من القضايا السياسية الأساسية للبت فيها، وفي مقدمتها تحديد العملية التي يمكن بها وضع الدستور، وكذلك توقيت الانتخابات والطابع المحدد لها. وينبغي أن تُجرى هذه الانتخابات حتى يتسنى، حسب نص القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، إنشاء حكومة تمثيلية معترف بها دوليا.

ولكي يُنظر للدستور على أنه ذو مصداقية، من الضروري أن تكون صياغته عملية يقودها العراقيون. والجميع متفقون على ذلك. ولذا فإني أرحب باعتزام مجلس الحكم التركيز المبكر على ذلك في مداولاته. ونحن مستعدون، لتقديم خبرتنا في هذا المجال إذا رغب مجلس الحكم في ذلك.

إن التحضير للانتخابات أمر معقد، ويستغرق وقتا طويلا. ولذلك يسعدني أننا سنرحب قريبا في العراق بزيارة شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية

لتبدأ مع مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة في مناقشة الأطر الانتخابية المحتملة والجدول الزمني الناتج عنها. ولابد لهذه العملية أن تبدأ بأسرع ما يمكن، على الأقل لتكون إثباتا فعليا لنية إعادة السيادة الكاملة إلى العراق بأسرع وقت ممكن، وأن الحالة الراهنة حالة مؤقتة.

وكما يشدد الأمين العام في تقريره، يحتاج العراق، الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى دعم جيرانه. وكما قال للتو، قمت قبل مجيئي هنا مباشرة بزيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله، ولي عهد المملكة العربية السعودية، في الطائف. وزرت أيضا دمشق وطهران، حيث التقيت بالرئيسين الأسد وخاتمي، ووزيري الخارجية الشرع وخرازي، على التوالي. وفي أواخر حزيران/يونيه، رافقت الأمين العام إلى عمان. والتقينا هناك بوزراء الخارجية ماهر والمعشر وغول - وزراء خارجية مصر والأردن وتركيا على التوالي - وكذلك بأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى. وآمل أن أزور أولئك الجيران، وكذلك الكويت، في طريق عودتي إلى المنطقة.

لقد كان الجميع حريصين على تنفيذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بأسرع وقت ممكن. وكان البعض تواقا للتأكد من أن يكون مجلس الحكم هيئة تمثيلية حقا ومستقلة وذات سلطة تنفيذية حقيقية. ومن غير المستغرب أن الجميع كانوا يريدون رؤية عراق جديد ينعم بالسلم مع نفسه ومع جيرانه، ويريدون أن تأخذ الأمم المتحدة زمام القيادة في تحقيق تلك الرؤية.

ومن ناحيتي، قمت بحثّ جميع جيران العراق على أداء دورهم الداعم بالكامل، واحتضان مجلس الحكم ومده بأية مساعدة قد يطلبها. وكما أكد الأمين العام، يجب أن ينصبّ الهدف على تقديم المساعدة في توطيد وحدة العراق الوطنية وسلامته الإقليمية واستقراره ورخائه. وعلى هذا النحو سيسهم جيران العراق إلى حد كبير في السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وبالنسبة لقضية الأمن، فإن العملية السياسية - التي لا يزال أمامها طريق طويل - هي مجرد واحد من التحديات التي تواجه العراق حاليا. ويعلم المجلس، أن الأمن في العراق لم يُستتب بعد. فكثيرون يلقون حتفهم يوميا. ومن الحتمي استعادة الأمن والقانون والنظام في كل أرجاء العراق بأسرع وقت ممكن. فبدونها سيتأثر سلبا كل مجال من مجالات الأنشطة.

وقبيل تشكيل مجلس الحكم كان العراقيون المتعاونون مع سلطة التحالف المؤقتة هدفا للاعتداءات. واتجاه آخر مثير للقلق هو الاعتداءات على أفراد الشرطة العراقيين. وتتوالى الهجمات يوميا تقريبا على قوات التحالف، وما فتئت وسائط الإعلام تنشرها على نطاق واسع وبموازاة ذلك أصبحت الجرائم المخلة بالقانون العام مشكلة رئيسية، وقد زاد من حدتها قرار صدام حسين، في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، إخلاء السجون - مع استثناء المعتقلين السياسيين بالطبع. ولا يجوز الاستهانة بالأثر المحتمل لهذا العنف. فهو يهدد بتقويض الثقة بعملية الانتقال وزعزعة عزيمة العراقيين الملتزمين بقيادة بلادهم عبر هذه الفترة الحرجة جدا في تاريخ العراق.

ويظل وجود الأمم المتحدة في العراق معرضا للهجوم من أي شخص يسعى إلى استهداف منظمتنا، وتشهد على ذلك الأحداث الأخيرة في الموصل - التي يصفها تقرير الأمين العام. فلا يزال أمننا يعتمد إلى حد كبير على سمعة الأمم المتحدة، وقدرتنا على الإثبات، بشكل معقول، أننا في العراق لمساعدة شعبه، وعلى استقلاليتنا. والهجمات الأخيرة، التي استهدفت إحداها منظمة الهجرة الدولية وأسفرت عن مقتل أحد موظفيها ، تثير أيضا قلقا

بالغا. ولقد أُبلغت هذا الصباح بأن عضوا في وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية لقي مصرعه في بغداد في حادثة وقعت في جنوب العاصمة.

وفي السياق الحالي، يتحمل التحالف المسؤولية الرئيسية عن استعادة الأمن والقانون والنظام والحفاظ عليها. ويتمتع مجلس الحكم الآن أيضا بصلاحيات سياسية بالنسبة لأمن العراق الوطني. وفي نهاية المطاف، لا يستطيع النهوض بتلك المسؤولية سوى عراقيين باسم سلطة وطنية تتمتع بالمصداقية والاحترام وبالموارد.

ورغم أننا لا يمكننا، ولا نريد، أن نحل محل سلطة التحالف المؤقتة في هذا المضمار، فإن الأمم المتحدة مستعدة لتقديم مساعدة متواضعة، على صعيد خبرتها، في مجال تكوين قدرة وطنية فعالة في ميدان حفظ القانون والنظام. لدينا خبرة كبيرة في التدريب في ذلك المضمار، لا سيما في مجال حقوق الإنسان. وأشجع سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم على الاستفادة منها، وكذلك الاستفادة من العروض بتقديم المساعدة في تطوير الشرطة التي تلقيتها من عدد من الدول الأعضاء والمنظمات. وأعتزم في الأسابيع المقبلة أن أركز مناقشاتي مع سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم على أفضل الطرق لتحقيق ذلك حتى تُنفذ بفعالية الفقرة ٨ (ح) من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

ونتوقع أيضا، في نهاية هذا الشهر، زيارة من زملائنا في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، الذين سيوفدون بعثة تقييم لكي تنظر في كيفية وضع أفضل الاستراتيجيات للتعامل مع الأنواع المختلفة من الجريمة المنظمة، وخاصة تهريب المخدرات. مرة أخرى، تكلمت مع زميلي انطونيو كوستا بشأن هذا الموضوع صباح اليوم.

ونحن على استعداد أيضا لتقديم المشورة بشأن إصلاح النظام الإصلاحي. فإقامة نظام سليم للسجون يتعامل مع المحتجزين في وقت مناسب ويكفل التقيد بجميع التزامات حقوق الإنسان أمر حتمي. ولقد أعرنا خدمات زميل متمرس رفيع المستوى من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للمساعدة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، لم تبدأ أنشطة الأمم المتحدة في العراق بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). فقبل ذلك بمدة طويلة كانت هذه المسألة تحظى بأهمية كبيرة، ولقد قامت المنظمة بعمل مثير للإعجاب في المجال الإنساني من خلال تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء.

وتتم إلى حد كبير تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية في العراق اليوم. ولكن هناك متطلبات لم تُلب؛ وكثير غيرها آخذ في الظهور، خاصة فيما يتعلق بالمشردين داخليا. وهناك حاجة أيضا إلى حل محنة اللاجئين، كما أبرزتها مؤخرا الزيارة المرحب بها للمفوض السامي لوبرز، بطريقة مدروسة ولكن شاملة. ولقد تم إلى حد كبير توفير التمويل للاحتياجات الإنسانية في العراق بسخاء. فمن جملة ٢.٢ بليون دولار طُلبت في آخر نداء إنساني أطلقه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تم التعهد أو التبرع بما يقرب من بليوني دولار. وكما يعلم المجلس، من ذلك المبلغ تم توفير ١.١ بليون دولار من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، مثلما أذن القراران ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وتم توفير مبلغ ٩٠٠ مليون دولار إضافي من خلال إسهامات طوعية. ولكن تبقى هناك احتياجات إضافية لم تُلب. فقطاعات التأهيل في حالات الطوارئ، والصحة، وإزالة الألغام، بما في ذلك التخلص من الذخائر غير المنفجرة، تتطلب دعما خاصا وعاجلا.

فيما يخص برنامج "النفط مقابل الغذاء"، فإن مهمة إكماله بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بالنظر إلى ضخامة حجمه، كانت تنطوي دائما على تحدّ صعب.

وبجهد منسق مصمم على كافة الجبهات، ينبغي أن يكون إكمالها، مع ذلك، ممكنا. لكن الاحتياجات ستظل قائمة بعد نقل المسؤولية عن البرنامج، أي إلى أن ينتعش الاقتصاد وينقص الاعتماد على المساعدة الإنسانية.

في الوسط والجنوب نشأ تعاون جيد بين سلطة التحالف المؤقتة والوزارات العراقية المختصة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجري العمل بشأن ترتيب أولويات العقود. ومع ذلك، ينبغي أن نذكر أن عدد العقود التي يجري اعتمادها أكثر بكثير من تلك التي كانت متصورة في البداية، لأن المرحلة الإنسانية تفوقت عليها أنشطة إعادة التأهيل والإنعاش بسرعة أكبر مما كان متوقعا. وفي الأسابيع المقبلة، بينما تكتمل عناصر خطة إعادة البناء للعراق والميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٤ قبل عقد مؤتمر المانحين، بوسعنا أن نتوقع إجراء بعض التعديلات المطلوبة في العملية الجارية.

وفي حالة محافظات الشمال الثلاث على وجه الخصوص، اقترحت سلطة التحالف المؤقتة أن تحيل الأمم المتحدة تنفيذ البرنامج إلى السلطات العراقية على المستويين الإقليمي والمركزي، على حد سواء، مع تقديم سلطة التحالف المؤقتة الدعم والمشورة على مستوى رفيع. ونحن نعدّ استراتيجية لتنفيذ تسليم المهام هذا، للمناقشة مع مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة.

فيما يخص إعادة البناء، يتضح عند النظر إلى المستقبل أن هناك احتياجات هائلة لإعادة البناء في المدى القصير والمدى الأطول، ليس فقط كنتيجة للصراع وإنما، وربما بشكل أكبر، نتيجة ثلاثة عشر عاما من الجزاءات وما ترتب على ذلك من إهمال وتفسخ. وكما ورد في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، فإن إعادة البناء هذه ليست ذات طابع مادي فحسب، وإنما يجب أن تشتمل أيضا على الإدارة العامة، والحكم، والمجتمع المدني، وجميع العناصر الحيوية الأخرى المطلوبة لمجتمع عراقي جديد.

وحتى نتعامل مع تنوع وتعقد الحالة، كان في فريقي، منذ اليوم الأول لوجودي في العراق، ممثلون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لتقديم المشورة إليَّ، وأيضا إلى العراقيين ونظرائنا في سلطة التحالف المؤقتة. وبناء على الخبرة التي اكتسبتها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي عملت بنشاط في العراق طيلة سنوات، تحقق نجاح كبير ونموذج للتنسيق والتكامل الحقيقي لجهود الأمم المتحدة. وأنا أشكر كل المؤسسات المشاركة لإسهامها في هذا الجهد. وينبغي أن يكون هذا نموذجا لتلك العمليات في المستقبل.

في الاجتماع غير الرسمي الذي استضافته الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٤ حزيران/يونيه – الذي شارك فيه بعض أعضاء المجلس، مع وفد بقيادة عراقيين – أعرب المجتمع الدولي عن الدعم الواضح لجهد إعادة البناء هذا. ولهذا السبب، تقوم الأمم المتحدة، مع البنك الدولي ، بعدد من التقييمات للاحتياجات القطاعية للأشهر المقبلة ستعرض، بالتشاور مع مجلس الحكم، على مؤتمر للمانحين من المقرر عقده في الخريف بشأن ما ينبغي أن تكون عليه أولويات إعادة بناء العراق.

لن يثير دهشة الأعضاء أن يسمعوا أن أحد المجالات التي أهتم بها اهتماما كبيرا بشكل خاص هو مجال حقوق الإنسان. وهناك ثلاثة شواغل بوجه خاص: كيفية التعامل مع الانتهاكات السابقة، وكيفية ضمان حماية حقوق الإنسان لكل العراقيين في المستقبل، مع التأكيد بوجه خاص على حقوق المرأة؛ وكيفية ضمان حماية حقوق الإنسان وإعلاء شأنها في العراق اليوم. وكلها تستحق اهتماما وثيقا.

إن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام القديم في العراق معروفة للجميع. وربما الشيء غير الواضح تماما هو مدى تلك الانتهاكات، لأن هذا لا يزال آخذا في الظهور. إلا أن ما يبدو واضحا تماما هو أن الضحايا الذين عانوا من أقسى أنواع الانتهاكات - انتهاك حقهم في الحياة - يقدر عددهم بمئات الآلاف. ويمكن للمرء أن يفترض أن نطاق حالات السجن غير القانوني، والتعذيب، والمعاملة المهينة للآخرين لم يكن أقل بشاعة.

من حق شعب العراق أن يقرر كيفية التعامل مع تلك التحديات. ومدى قيامه بهذا بشكل فعال سيؤثر تأثيرا كبيرا على المدى الذي يمكنه أن يحقق فيه الوئام بين أبنائه في المستقبل. وبالمثل، ستحدد درجة فعالية تعامله مع الماضي مدى ضمان الحيلولة دون وقوع تلك الجرائم البغيضة مرة أخرى. إن الماضي والحاضر، كما هما دائما، يرتبطان ارتباطا لا ينفصم.

كثير من المسائل التي تجري مناقشتها، وعلى وجه الخصوص الجرائم المرتكبة ضد الشعب العراقي، سيكون من المؤلم والتعقيد للشعب العراقي أن يتعامل معها. وبالنظر إلى هذا، وبالنظر إلى خطورة الجرائم المعنية، أعتقد أن هناك فائدة كبيرة من دراسة إنشاء لجنة مشتركة من خبراء عراقيين ودوليين لتنظر بالتفصيل في الخيارات الأكثر ملاءمة للعراق.

وستواصل الأمم المتحدة تيسير الحوار بشأن تلك المسائل، وسنقدم خبرتنا، بالتعاضد مع مكتبي في جنيف، عند الطلب. ونتطلع أيضا إلى زيارة يقوم بها في المستقبل القريب المقرر الخاص لحقوق الإنسان في العراق التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السيد أندرياس مافروماتيس. وإنني أحث مجلس الحكم على أن يولي اهتماما خاصا لوضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان لتمكين العراقيين من التعامل مع مسائل حقوق الإنسان التي لا تحصى بطريقة منسقة شاملة، بما في ذلك عن طريق إمكانية إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. إن المناقشات الدستورية المقبلة توفر فرصة فريدة من نوعها لإدراج شواغل حقوق الإنسان هذه في وصلب القانون الأساسي الجديد للعراق.

الحصول على المعلومات مشكلة كبرى للعراقيين اليوم. وفي الوقت الراهن، ليست هناك قدرة إعلامية جماهيرية وطنية يمكن أن تكون مستقلة موضوعية شاملة. والعراقيون، بعد أن حرموا من ذلك الحق وقتا طويلا، تواقون لرؤية التغيير. ولذلك أنوي أن أستكشف مع وسائط الإعلام العراقية، وأيضا مع مجلس الحكم، إمكانية تقديم المساعدة - كما فعلنا في أماكن أخرى - في إنشاء محطة إذاعة إخبارية وطنية مستقلة محايدة، مع المانحين الدوليين والوكالات غير الحكومية. وسيكون وضوح المعلومات وصحتها أساسيين إذا ما كان لهدوء البال أن يتحقق ولحدة الشعور بالإحباط أن تخف.

اليوم يجد العراق نفسه في حالة حرجة: حالة ما بعد الصراع، ولكن مع تكرار الأعمال العسكرية كل يوم؛ وإغراق بالأسلحة، كثير منها موجود بطريقة مشروعة، وأكثر منها موجود بطريقة غير مشروعة؛ في ظل احتلال عسكري. وفي هذا السياق المتوتر، تصبح حماية حقوق الإنسان مثيرة للقلق بشكل حتمي. وقد أثار عراقيون معي مخاوفهم وشعورهم بعدم الارتياح حاليا في هذا الشأن، وهو الأمر الذي عبَّر عنه الأمين العام في تقريره. وبالمثل، فإن منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية تضطلع بدور حاسم مفيد في رصد التطورات الراهنة.

أثرتُ مع السفيرين بريمر وساورس الشواغل المتعلقة بأعمال التفتيش وإلقاء القبض، ومعاملة المحتجزين، وفترة الاحتجاز الوقائي، واتصال أفراد الأسر والمحامين بالمحتجزين،

ووضع قاعدة بيانات مركزية بالسجناء. وقد كانا متفهمين وقدما إليَّ إجابات بشأن الإجراءات المتخذة لمعالجة تلك المسائل وحلها. وفي يوم الجمعة الماضي زرت، مع السفير بريمر وزملائه رفيعي المستوى الذين يتعاملون مع الشرطة وخدمات السجون، مركز الاحتجاز الرئيسي العراقي في ”أبو غريب“، الذي تجري فيه ترميمات في الوقت الراهن، ومعسكرا قريبا أيضا يحتجز فيه المسجونون بشكل مؤقت في الوقت الحاضر. وقد أتاح ذلك فرصة أخرى لاستعراض كل تلك الشواغل مع المسؤولين ذوي الشأن.

باختصار، أعربتُ عن الحاجة الحتمية – ووافقت سلطة التحالف المؤقتة على ذلك، بطبيعة الحال – إلى أن تظهر قوات التحالف، عن طريق أعمالها، أهمية التقيد المثالي بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وأي شيء أقل من ذلك يجب ألا يسود في عراق اليوم.

(تكلم بالاسبانية)

بإيجاز، اسمحوا لي بأن أدلي بالتعليقات التالية عما يجب القيام به وكيفية تقديم الأمم المتحدة المساعدة.

أولا، أعتقد أن مجلس الحكم يحوز سلطة تنفيذية موثوقا بها وأنه يمثل تمثيلا واسعا مختلف طوائف السكان الموجودة في العراق.

ثانيا، حتى ينجح مجلس الحكم، فإنه سيحتاج إلى كامل دعم المجتمع الدولي والشعب العراقي، اللذين سيحتاج إلى كسب ثقتهما واحترامهما كل يوم. ويجب تمكينه من تقديم تحسينات ملموسة لرفاه السكان دون أن يصبح موضع نقد بسبب الالتزامات القانونية لسلطة التحالف المؤقتة في الحالة الراهنة.

ثالثاً، سوف يلزم في أقرب وقت ممكن تحديد جدول زمني واضح لإعادة السيادة العراقية بأسرع ما يمكن. ومع أني سبق أن أكّدت هذه النقطة، فإنها جديرة بالتكرار. إذ ينبغي أن يدرك العراقيون أن الوضع الحالي سوف ينتهي عما قريب. ومن الضروري أن يعرفوا أن الاستقرار سيعود، وأن الاحتلال سينتهي. ومن شأن إعداد جدول زمني واضح بآجال محددة أن يوفر لهم هذا الاطمئنان وأن يسهم في استقرار الحالة.

رابعاً، أعتقد أن لدينا ما يدعو إلى التفاؤل بشأن مستقبل العراق. غير أن الهامش المتاح أمامنا للخطأ ضئيل. فما زالت الحالة هشة. ويعلم العراقيون خيراً من غيرهم كيفية التصرف في بلدهم وتوقيت ذلك وسرعته. وسيكون أعظم إسهام نقدمه أن نتبع خطاهم، وأن نمد لهم يد المساعدة في تحقيق توافق الآراء فيما بينهم عند الاقتضاء. وختاماً، لا بد للسلطة كما أسلفت الذكر أن تمارس قيادتها من أجل توفير الأمن واستعادة القانون والنظام.

فكيف يمكن للأمم المتحدة أن تساعد؟ يوفر القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) نطاقاً كبيراً يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع داخله بدور فعال. ومع أنه لا يشكل ولاية واضحة فإن الحالة فريدة في العراق، ومن ثم تتطلب الأخذ بنهج فريد في نوعه. ويتيح ما في القرار من إبهام مجالاً لنشوء دور الأمم المتحدة في العراق وتطور معالم هذا الدور وفقاً لتطور الحالة في الميدان. ويشير تقرير الأمين العام إلى عدد من المجالات التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدم فيها المساعدة، كما يقترح هيكلاً ينبغي أن يظل قيد الاستعراض بشكل مستمر لدى انتهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، وتخفيض الأنشطة الإنسانية تدريجياً، وتزايد احتياجات إعادة الإعمار. وفي أثناء هذه المرحلة الجديدة من مشاركة الأمم المتحدة في العراق، سوف يولى اهتمام خاص للاستعانة بالموظفين الوطنيين وتطوير قدرتهم.

وخلاصة القول إن التقرير يشدد على ضرورة أن نتحلى بالمرونة والقدرة على الاستجابة بسرعة لطلبات

المساعدة عند ظهورها. كما يشير إلى أن تنفيذ الولاية الواردة في القرار سيكون عملية مستمرة، تنشأ فيها بعض المبادئ التوجيهية في الأجل القريب، وظهور غيرها فيما بعد.

أما الشيء الذي لا يمكن للأمم المتحدة أن تفعله فهو أن تحل محل سلطة التحالف المؤقتة. كما أنه لا ينبغي لها مطلقاً أن تحل محل الدور المشروع الذي يجب أن يؤديه العراقيون في رسم مستقبل بلدهم. وأما الأمر الذي يمكن للأمم المتحدة أن تفعله فهو تيسير التوصل إلى توافق الآراء بين العراقيين، وفيما بين العراقيين وسلطة التحالف المؤقتة.

ولقد قمنا على نحو تجريبي بإعداد برنامج عملنا في عدد من المجالات. فإصلاح المؤسسات الأساسية، وإنشاء العمليتين الانتخابية والدستورية، على سبيل المثال، من المهام السياسية التي تنطوي على تداعيات خطيرة بالنسبة لمستقبل العراق. لذلك فإنه لا غنى عن أن يحدد أهل العراق جدول أعمالهم، وأن تدعم الأمم المتحدة تنفيذه، حسبما يتطلب الأمر. ولهذا لم تجر بعد كتابة جزء كبير من خطتنا وسوف يتعين مناقشتها مع مجلس الحكم.

ويعتزم الأمين العام، كما جاء في تقريره، إعداد فريق من الخبراء قبل نهاية العام يتولى ممثله الخاص مهمة التنسيق بينهم بصفة عامة. وسيكون في مقدرة هؤلاء الخبراء الاستجابة على نحو فعال لطلبات المساعدة التي نتلقاها والتي ننتظر تلقيها في المستقبل. وأود أن أتقدم بالشكر لزملائي وللفريق الذي أعمل معه في مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، والأمانة العامة، لكفالتهم سير العمل في الأسابيع الأولى من عملنا في إطار القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) دون تعطل كبير .

وأود أن أبدي ملاحظة أخيرة. أعرب الكثير من العراقيين الذين تحدثت معهم عن شعورهم بالخيانة، بمعنى أن المجتمع الدولي لم يعترف بمحنتهم اعترافاً كافياً. وأعتقد أننا ندين لشعب العراق بدين، وخير طريقة للوفاء به أن يتم ذلك من خلال أقوالنا وأفعالنا، ومن خلال التزامنا بتقديم الدعم لإعادة إعمار بلده في الحاضر والمستقبل. فالشعب العراقي، كما قال الأمين العام، لا يستحق أقل من ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): أشكر السيد فييرا دي ميلو على بيانه الشامل.

وأعطي الكلمة للسيد عدنان الباجه جي، رئيس وفد مجلس الحكم في العراق.

السيد الباجه جي (تكلم بالعربية): السيدة الرئيسة، أود أولاً أن أقدم جزيل الشكر لكم على دعوتكم لنا للمشاركة في هذا الاجتماع التاريخي. وأخص بالشكر الأمين العام السيد كوفي عنان وممثله السيد سيرجيو دي ميلو، ومساعديهما، على الجهود التي بذلوها ولاهتمامهم بشؤون العراق ومستقبله. وسنأخذ بنظر الاعتبار الملاحظات القيّمة والمقترحات البنّاءة التي تفضلوا بتقديمها.

إنه لشرف عظيم لي ولزميليّ الدكتورة عقيلة الهاشمي والدكتور أحمد جلبي أن نتحدث إليكم اليوم باسم العراق، نيابة عن مجلس الحكم الانتقالي، الذي نتشرف بالانتماء لعضويته.

لقد تخلّص وطننا من النظام القمعي الاستبدادي الذي جثم على صدور أبنائه لأكثر من ثلاثة عقود، ذلك النظام الجائر، الذي سلب حريتنا وامتهن كرامتنا ومارس ضد شعبنا أسوأ أنواع القمع الوحشي وأقساها، كما تشهد على ذلك المقابر الجماعية المنتشرة في كل أنحاء البلاد.

إن الشعب العراقي، بالرغم من معاناته المستمرة وشعوره بالإحباط وخيبة الأمل، بسبب الأوضاع الأمنية والمعيشية التي لم تتحسن بالسرعة التي كنا نتطلع إليها، قد ذاق طعم الحرية التي حُرم منها كل هذه السنين، ولن يعود إلى مجتمع الخوف والظلم. يستطيع المواطن العراقي الآن أن

يعبّر عن رأيه ويُفصح عن آماله وطموحاته بكل حرية وأمان. فدولة المخابرات والاعتقالات الاعتباطية والإعدامات العشوائية قد ولّت إلى غير رجعة.

إن مشاركتنا في هذا الاجتماع يعتبرها الشعب العراقي اعترافاً واضحاً وصريحاً بسيادة العراق، التي أكّدها المجلس في الفقرة الثانية من ديباجة القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). إن مجلس الحكم جاء تجسيداً للإرادة الوطنية الحرة في الحفاظ على سيادة العراق، وحماية وحدته وترابه الوطني، وتحقيق مستقبل أفضل لشعبه، وإعادة نسيج المجتمع، بعد أن انهارت القيم وتفككت الأواصر الاجتماعية وتصدّعت الوحدة الوطنية في ذلك العصر المظلم.

إن مجلس الحكم، الذي تُمثّل فيه جميع أطياف المجتمع العراقي، جرى اختيار أعضائه نتيجة لجهود ومشاورات متصلة ومضنية، بذلتها شخصيات عراقية من مختلف الانتماءات والتيارات السياسية والإثنية والعقائدية والدينية والمذهبية. وقد ساعدنا في هذه المشاورات المكثفة التي سبقت تأليف المجلس ممثل سلطة التحالف، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وفقاً للفقرة ٩ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ساعدنا في هذه المشاورات المكثفة التي سبقت تأليف المجلس ممثل سلطة التحالف والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وذلك وفقا للفقرة التاسعة من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، ولهم منا جزيل الشكر. وننتهز هذه الفرصة لنعبر عن بالغ شكرنا وعميق امتناني لهم جميعا لما بذلوه من جهد.

إن القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) لم يوضح بشكل مفصل ودقيق مهام الحكم الانتقالي. هذه المرونة في صياغة القرار أفسحت المجال للمطالبة بتوسيع صلاحيات مجلس الحكم لتشمل جميع أوجه النشاط الحكومي. وقد وجدنا تجاوبا كاملا لكل ما عرضناه من مقترحات في هذا الشأن.

إن هدفنا الأساسي الذي وضعنا نصب أعيننا هو تقصير الفترة الانتقالية حتى يتسنى لنا إقامة حكومة منتخبة وفق دستور يقره الشعب في استفتاء حر. إن العملية الدستورية يجب أن يشارك فيها جميع المواطنين وذلك عن طريق النقاش الحر وممارسة حق الاجتماع والتعبير. وسينظر في مسودة الدستور مؤتمر دستوري تُمثّل فيه جميع التيارات والإنتماءات السياسية والاجتماعية والدينية. وعلى مجلس الحكم أن يُعد لهذا المؤتمر بإقرار الطريقة المثلى لاختيار المشاركين فيه وإصدار التشريعات اللازمة واتخاذ التدابير الضرورية لتسهيل مهمته مثل قانون الانتخاب والإحصاء السكاني وسجل الناخبين وتنظيم تأليف الأحزاب السياسية وكل ما يتعلق بحرية الرأي والاجتماع. وبإمكان الأمم المتحدة بما لديها من خبرة واختصاص أن تساعدنا في إعداد مثل هذه التشريعات والقوانين.

إن الدستور الذي يتطلع إليه الشعب العراقي هو دستور ديمقراطي تعددي فيدرالي يحافظ على حقوق الإنسان الأساسية ويكرس سيادة القانون في ظل جهاز قضائي مستقل، ويضمن الانتقال السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة دورية، ويخضع القوات المسلحة للسلطة المدنية المنتخبة ويعطي المرأة حقوقها كاملة على أساس المساواة. باختصار نحن نتطلع إلى إقامة مجتمع مدني يكرس للحرية الفردية كأساس لنظام الحكم ويرفض المبادئ الشمولية التي لم تجلب سوى البؤس والدمار لشعبنا.

أما فيما يتعلق بالقضايا العاجلة التي سيعالجها مجلس الحكم الانتقالي فإنني أوردها على سبيل المثال لا الحصر. أولا، تعيين الوزراء وملء الشواغر في المؤسسات والدوائر الحكومية وتعيين الموظفين الأكفاء الذين لم يتورطوا في جرائم النظام السابق. ثانيا، إعادة فتح السفارات العراقية في الخارج لمباشرة أعمالها الاعتيادية واستقبال ممثلي الدول الأجنبية وإرسال الوفود إلى المنظمات الدولية وفي مقدمتها

طبعا إلى الأمـم المتحـدة سيسـعى مجلس الحكـم إلى تحسـين علاقة العراق مع الدول العربية ودول الجوار والمجتمع الـدولي بوجه عام. وسيحتاج العراق إلى مساعدات دولية ضخمة في جميع المجالات لإعادة بناء اقتصاده وتحديث صناعته وإصلاح جهازه التعليمي ونظامه الصحي وتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين. ولا شك لـدي في إن الأمـم المتحـدة ووكالاتها المتخصصة سيكون لها دور مهم في كل ذلك.

ومـن أهـم مـهمات مجلـس الحكـم توفـير الأمـن والاستقرار وتشكيل الأجهزة والمؤسسات القادرة على إعادة بناء الشـرطة الوطنيـة والجيـش وتطويرهـا بما يخـدم العـراق ويحافظ على أمنه واستقراره والعمل من أجل دعم الشعب لهذه المؤسسات والقوات المسلحة من أجل القضاء على بؤر التوتر الاجتماعي والقوى المخربة التي لا تزال تدمر وتقتل وتعرقل التطور الطبيعي للأمور وحماية المواطنين وممتلكاتهم تستهدف البناء التحـتي والمؤسسـات الخدماتيـة والممتلكـات العامة التي تخدم المواطنين. رابعا، إعادة النظر في القوانين التي وضعها النظام السابق لإحكام قبضته على البلاد وإصـلاح الجهاز القضائي الذي دمره النظـام السـابق تمامـا. خامسـا، تشكيل محاكم مختصة لمحاكمة أركـان النظـام السـابق علـى الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب العراقي وضد الإنسانية. وهذه المحاكم ستقوم بمحاكمة هؤلاء المتهمين. وقد طلبنا من لجنة خاصة يرأسها قانوني ضليع من أعضاء المجلس لتقـديم المقترحات اللازمة فيما يتعلق بتشكيل هذه المحاكم الخاصة.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الوطني، علينا إنعاش الاقتصاد وإطلاق المشـاريع الكفيلـة بتوفـير فـرص العمـل للعـاطلين وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين خاصة أن نسبة كبيرة منهم تعيش تحت خـط الفقـر. وهـو بحاجـة إلى آليـة فعالـة لدعمـهم من كل النواحي المعيشـية وإنعـاش اقتصـاد البـلاد وترسيخ المساواة والعدل في توزيع الثروة. فالحرية السياسية تترسـخ بمقـدار مـا سـيطرأ مـن تحسـن وتطويـر في الوضـع الاقتصادي في البلاد. وسنعمل على جعل كل فرد يستفيد من الثروة الضخمة المتوفرة بدفـع مخصصـات مـن صنـدوق يوضـع لهذا الغرض. وكذلـك نعمـل علـى تعويـض ضحايـا سياسة التمييز العرقي والطائفي والإبادة الجماعية والترحيل القسـري ومصـادرة الممتلكـات الـتي مارسـها نظـام صـدام الدموي.

لقد اتخذ مجلس الحكم بعض القرارات للبدء بتنفيذ هـذا البرنـامج الطمـوح. ففيمـا يتعلـق بـالأمن قـرر المجلـس اسـتخدام مـا لا يقـل عـن ٠٠٠ ٣٠ شـرطي عراقـي بعـد تدريبـهم وتزويدهـم بمـا يحتاجونـه مـن سـلاح ومعـدات وتخصيص رواتب مجزية لهم، كما قرر إنشاء ما لا يقل عن ٥٠٠ ١ مدرسة وعيادة طبية على وجه السرعة في أنحاء مختلفة من العراق. ومن الناحية الاقتصادية أيضا ستدفع كل الرواتب والاستحقاقات التي توقفت والبدء ببرنامج استيعاب أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ من الجنود المسرحين في الحياة المدنية بتوفير فرص العمل، وخاصة في قطاع الإنشاء والتعمير. كما سينظر المجلس في الميزانيـة، مؤكـدا علـى تلبيـة الاحتياجـات الآنية للمواطنين، وإصلاح النظـام النقـدي، وإصـدار عملـة جديدة لها قوة شرائية في متناول المواطنين.

إن مساهمة الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة في هذا العمل ستكون مهمة جدا بالنسبة لنا. إن التحدي الذي يواجهنا كبير جدا؛ والمهام الملقاة على عاتق مجلس الحكم كثيرة وصعبة ومتشعبة. ولا يمكـن الاسـتهانة بالمسـؤولية الكبرى التي سيتحملها أعضاء هذا المجلس، فإننا سنحتاج إلى تأييد الشعب العراقي، وعلينا أن نثبت له أهليتنا وجدارتنا لقيادته في هذه المسيرة التاريخية. إنـي شـخصيا متفـائل لأن العراقيين أثبتوا قدرتهم على التعايش بسلام ووئام وتسامح. وسنعمل دون كلـل للتغلـب علـى الصعـاب الـتي تواجـهنا، وسـنعتمد علـى عونكـم ومؤازرتكـم في إعـادة العـراق إلى مركزه الطبيعي في العائلة الدولية.

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): أشكر السيد عدنان الباجه جي، رئيس وفد مجلس الحكم العراقي، على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيسة، يسرنا أن نراك، معالي الوزيرة، تترأسين جلسة مجلس الأمن المتعلقة بالحالة في العراق. ويسعدنا أن نشكر وفد إسبانيا على الجهد الذي بذله لعقد هذه الجلسة الهامة. ويسرنا أيضا أن نرحب بالسيد الأمين العام، كما نرحب بالسيد سيرجيو دي ميلو الممثل الشخصي للأمين العام في العراق وبفريقه الكامل معه، ونود أن نؤكد له أن سورية تعير أهمية بالغة للدور الذي يُتوقع أن تقوم به الأمم المتحدة في العراق في إطار تنفيذ أحكام القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وخاصة ضمان عودة استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه وسيطرته على ثرواته الطبيعية في أسرع وقت ممكن.

قام السيد سيرجيو دي ميلو الممثل الخاص للأمين العام في العراق بزيارة إلى الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وأتيحت له الفرصة لوضع القيادة السورية بصورة الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في العراق بغية إعادة الأمن والاستقرار والتمهيد لإجراء انتخابات ديمقراطية تؤسس لحكومة عراقية تعيد للعراق سيادته وتحافظ على وحدته وتنهي احتلال أراضيه. وقد أوضح السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، أن سورية بوصفها عضوا في الأمم المتحدة وكعضو غير دائم في مجلس الأمن وبلد عربي جار للعراق وشقيق للعراق، حريصة كل الحرص على مستقبل العراق واستقلاله ووحدة أراضيه وعلى حرية وكرامة شعبه، وأن سورية سوف تدعم كل الخطوات التي تقوم بها الأمم المتحدة والتي تقود إلى إنهاء الاحتلال واستلام الشعب العراقي لزمام أموره.

وأطلع وفد الجمهورية العربية السورية على التقرير الأول للأمين العام المعروض على المجلس وفقا لأحكام الفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وبهذا الصدد، اسمحوا لنا أن نعبر عن تقديرنا للجهود التي بذلها السيد الأمين العام كوفي عنان وممثله الشخصي السيد دي ميلو مرة أخرى ولفريقه لتنفيذ أحكام القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) المتعلقة بدور الأمم المتحدة في العراق. ولا بد من التنويه إلى بعض فقرات القرار التي شكلت عناصر ولاية الممثل الشخصي للأمين العام، وخاصة تلك التي تتمثل في مجالات تنسيق المساعدات المقدمة للأغراض الإنسانية وإعادة البناء. وتعزيز الجهود المبذولة لاستعادة وإنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية اللازمة للحكم الممثل للشعب، بما في ذلك العمل من أجل تيسير العملية التي تفضي إلى قيام حكومة عراقية ممثلة للشعب مُعترف بها دوليا.

وقد درس وفدنا الطموحات والتحديات التي تواجه عمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في العراق، حيث أشار تقرير الأمين العام في فقرته الأولى، وفي عدة فقرات أخرى، إلى أن إحدى الجوانب الأكثر أهمية التي تمثل مصلحة مباشرة للشعب العراقي هي تلك المتعلقة باستعادة سيادة العراق في أسرع وقت ممكن، وأن العراقيين أكدوا له أن الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج، بل يجب أن تنبع من خلال طموحات هذا الشعب وخياراته الحقيقية. ولا يمكن لوفد سورية إلا أن يعبر عن اتفاقه بشأن هذا الجانب مع الأمين العام وممثله الشخصي. ونود أن نشير إلى تقديرنا للسيد دي ميلو أيضا على الجهود التي يبذلها لإنهاء معاناة الشعب العرقي، والتي ركز عليها في إحاطته قبل قليل؛ هذا الشعب الذي عانى طويلا من العقوبات التي فرضت عليه من مجلس الأمن لمدة زادت على العشر سنوات، كما أننا نتفق مع ما ورد في الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام، والتي تشير إلى أن العراقيين الذي اتصل بهم الممثل الخاص أكدوا له أن العراقيين

أنفسهم يجب أن يديروا العملية الدستورية، وهذا فيه وجه حق؛ وأن العراقيين يشعرون بأن العملية الدستورية يجب أن تُقَرر من خلال الانتخابات. كما يستحق مضمون الفقرة ٢٣ كل العناية والدعم لأنها تنص على أن تقوم سلطات التحالف بتحويل السلطة التنفيذية إلى قيادة عراقية ذات تمثيل واسع يختارها الشعب العراقي على أن تمارس هذه القيادة مهمة صنع القرار وإعداد وتنفيذ الميزانية.

لقد تناول التقرير أيضا تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق في ظل الواقع الراهن، ويود وفدنا أن يؤكد على ضرورة أن يعمل هذا المجلس وفق توجهات الشعب العراقي من خلال ترسيخ وحدته الوطنية والإسراع في إقامة حكومة وطنية منتخبة وإنهاء الاحتلال في أسرع ما يمكن. وسيكون الحكم على عمل هذا المجلس مرهونا بالخطوات التي سيقوم بها لخدمة الشعب العراقي والحفاظ على علاقات حسنة مع جيرانه وأشقائه.

لقد جاءت ملاحظات الأمين العام الختامية منسجمة مع التطلعات المتعلقة بدور الأمم المتحدة وخاصة تأكيد ممثله الشخصي في الفقرة ١٠٥ على حزم مجلس الأمن في أن اليوم الذي يمكن للعراقيين أن يحكموا فيه أنفسهم بأنفسهم يجب أن يأتي سريعا، وكذلك تركيزه على دعوة مجلس الأمن إلى إقامة حكومة عراقية مبنية على حكم القانون واحترام الحقوق والعدالة لجميع العراقيين بغض النظر عن العرق والدين ونوع الجنس. ولا يمكن إلا أن نتفق مع استنتاجات الأمين العام وممثله الشخصي الواردة في الفقرة ١٠٧ عندما يتحدث عن أهمية أن يتمكن العراقيون من رؤية برنامج واضح يقود إلى استعادة السيادة الكاملة، وتأكيده على الحاجة الملحة إلى رسم تسلسل محدد وواضح للأحداث التي تقود إلى إنهاء الاحتلال العسكري. ونشكر أيضا الممثل الشخصي مرة أخرى على استعداده لتقديم العون على إقامة مثل هذا الإطار بالتعاون مع الجهات المعنية. أما البعد الإقليمي الذي تتحدث عنه الفقرة ١٠٨ فإنه في غاية الأهمية كما وصفه التقرير. ولا بد من العمل مع جيران العراق وأشقاء العراق، كما يؤكد على ذلك الأمين العام، لأنه لا يمكن نزع العراق أو إبعاده عن أشقائه وجيرانه. ونعبر للأمين العام مرة أخرى ولممثله الشخصي وفريقه عن تقديرنا للجهود التي تم بذلها في هذا المجال.

لقد مر شعب العراق الشقيق الذي يرتبط مع شعب سورية بوشائج القربى والدم والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة، بظروف قاهرة طيلة سنوات طويلة. ويعرف الشعب العراقي الشقيق أن سورية كانت إلى جانبه في السراء والضراء وتألمت لآلامه وحزنت لأحزانه وعانت لمعاناته. وقد استضافت سورية طيلة عشرات السنوات الآلاف من العراقيين الذين عانوا من ممارسات القمع والاضطهاد ونتائج الحصار. وبمناسبة مناقشة مجلسنا للحالة في العراق، فإن سورية تغتنم هذه الفرصة لتعيد التأكيد على حرصها على مستقبل العراق واستقلاله ووحدة أراضيه، وعلى تأمين حرية وكرامة شعبه.

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على كلمات التقدير التي وجهها إلى بلدي.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أرحب بكم، سيدتي، وأشكركم على حضوركم الشخصي في نيويورك لكي ترأسون جلسة اليوم الهامة.

ويود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام، كوفي عنان، على تقريره الأخير بشأن العراق وعلى الإحاطتين الإعلاميتين التكميليتين اللتين قدمهما الأمين العام وممثله الخاص، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو في وقت سابق.

لقد استمعنا باهتمام إلى بيان الأمين العام، الذي قدم صورة واضحة عن الحالة الراهنة في العراق وتطلعات الشعب العراقي، وقدم ملخصا موجزا وشرحا عما ينبغي القيام به في

ذاك البلد. وأظهر البيان حكمة الأمين العام ورؤيته المعهودتين، وأود أن أسجل أكبر التقدير والدعم للبيان.

كذلك أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام فييرا دي ميلو وفريقه على الجهود التي بذلاها والعمل الشاق الذي قاما به. كما أننا نسلم بالبيان الذي أدلى به ممثل مجلس الحكم العراقي، السيد الباجه جي.

خلال الشهرين الماضيين، أجرى السيد فييرا دي ميلو، عملا بالولاية التي أناطها به قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، اتصالات مكثفة مع مختلف قطاعات الشعب العراقي والأطراف الأخرى ذات الصلة كما استمع إلى آرائها بشأن إعادة إعمار بلدها وقد قدم لنا معلومات هامة من أجل التوصل إلى فهم شامل وموضوعي للحالة في العراق ولتطلعات الشعب العراقي.

وقدم الأمين العام في تقريره الكثير من التوصيات المفيدة بغية السير إلى الأمام. إننا نقدر تقديرا كبيرا الإسهامات القيمة للأمين العام وللسيد فييرا دي ميلو. وأود أن أؤكد من جديد أن الحكومة الصينية ستواصل تأييدها تنفيذا للقرارات الأخيرة لمجلس الأمن.

ولقد استرعت انتباهنا في تقرير الأمين العام والإحاطتين الإعلاميتين التكميليتين اللتين قدمهما الأمين العام والسيد فييرا دي ميلو، ثلاث نقاط على وجه الخصوص.

أولا، إن الشعب العراقي يتوق توقا شديدا إلى أن يرى استعادة لسيادته وحكمه الذاتي في أسرع وقت ممكن. ثانيا، تبقى الحالة الأمنية في العراق غير مستقرة وستكون إعادة الإعمار الاقتصادي مهمة شاقة وطويلة الأجل. ثالثا، إن الأمم المتحدة يمكنها، بل وينبغي لها، أن تضطلع بدور نشط خلال إعادة الإعمار. وتود الصين أن تعرب عن آرائها بتركيز خاص على هذه المجالات.

أولا، إننا نتفهم تماما التطلعات القوية للشعب العراقي لكي يكون سيدا على بلده. ونود أن نرى تشكيل إدارة مؤقتة واسعة التمثيل في أقرب وقت ممكن، يؤيدها الشعب العراقي. ونحبذ البداية المبكرة لعملية دستورية يديرها العراقيون وتكون لصالحهم. وقد أنشئ مجلس الحكم العراقي قبل أسبوع. إننا نرحب بهذا التطور كما نشاطر الأمين العام رأيه بأن

> ”من المهم أن يكون العراقيون قادرون على رؤية جدول زمني واضح يفضي إلى إعادة السيادة إليهم بالكامل“. (S/2003/715، الفقرة ١٠٧)

إننا نتطلع إلى اليوم الذي يكون فيه العراق قد أعيد إدماجه في المجتمع الدولي برؤية جديدة بوصفه عضوا مستقلا وذا سيادة يسعى إلى تطبيق سياسة حسن الجوار.

ثانيا، ، يساورنا قلق عميق إزاء الحالة الأمنية في العراق وآثارها السلبية على عودة الشعب العراقي إلى حياته الطبيعية وعلى مساعي الإغاثة الإنسانية الدولية. ولا شك في أن تحقيق الأمن والاستقرار في العراق يشكل مهمة تتسم بقدر كبير من الأهمية والعجالة. ونأمل أن تؤدي الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية إلى عودة استتباب القانون والنظام في العراق وإلى تحسن الحالة الأمنية في أسرع وقت ممكن.

إن العراق بعد ما عانى طيلة سنوات من الجزاءات الاقتصادية ومن محنة الحرب يواجه اليوم مهمة شاقة ومعقدة تتمثل في إعادة البناء. ويتطلب التصدي الفعال لهذه التحديات مشاركة ودعما واسعين من المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، يتسم المؤتمر الدولي المرتقب عقده في تشرين الأول/أكتوبر بشأن إعادة إعمار العراق بأهمية كبيرة. ونتمنى للمؤتمر الخروج بنتائج مثمرة.

ثالثا، إننا نؤيد قيام الأمم المتحدة بدور نشط وفعال في عمليتي البناء السياسي وإعادة الإعمار الاقتصادي في

العراق. وقد أرسى قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) أساسا متينا لهذا الجهد. ويعكس القرار أيضا توافقا في الآراء لدى المجتمع الدولي. من هنا ينبغي تنفيذ هذا القرار بالكامل. وعلى نحو ما أشار إليه الأمين العام، تشكل شرعية الأمم المتحدة وحيادها ميزة هامة في النهوض بمصالح الشعب العراقي. أما التوصيات التي طرحها الأمين العام في تقريره بشأن الدور المستقبلي الذي على الأمم المتحدة أن تؤديه في إعادة إعمار العراق فقد أتت في الوقت المناسب، وهي ذات أهمية بالغة. وينبغي للمجلس أن يولي هذه التوصيات عنايته واهتمامه على النحو الواجب.

وأود أن أؤكد مجددا أن الصين دأبت دوما على إيلاء الأهمية لإعادة إعمار العراق. وكانت الصين أحد أوائل البلدان التي قدمت المساعدة الإنسانية إلى العراق. وسوف نواصل توفير الدعم للشعب العراقي في إطار القدرات المتاحة لنا. وإننا مستعدون للعمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لمساعدة الشعب العراقي في الجهود التي يبذلها في مجال إعادة الإعمار وكفالة تحقيق الاستقرار والتنمية في وقت مبكر في هذا البلد.

إن الشعب العراقي يتمتع بتاريخ حافل وبثقافة عريقة. فبلده مهد للحضارة، وقد أسهم العراقيون المجتهدون والشجعان والموهوبون إسهامات هامة وبارزة في تطور الإنسانية في جميع العصور. ونحن على ثقة من أن الشعب العراقي العظيم سوف يتمكن بسواعد أبنائه وبحكمتهم، رغم كل ما يواجهونه من تحديات بالغة الصعوبة والتعقيد، من إضافة فصول جديدة من السلام والاستقرار والتنمية والرخاء إلى تاريخ بلده.

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالترحيب بكم سيدتي الرئيسة، وأن أعرب لكم عن مدى سرورنا لقبولكم ترؤس هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره التفصيلي الغني بالمعلومات عن الحالة في العراق (S/2003/715) وعما تقوم به الأمم المتحدة من عمل ميداني تنفيذا للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وأود كذلك أن أسدي جزيل الشكر للممثل الخاص سيرجيو فييرا دي ميلو ولكامل الفريق العامل معه على ما يقومان به من أعمال في ظل ظروف صعبة بصورة خاصة. وأود أيضا أن أرحب بالسيد عدنان الباجه جي والسيدة عقيلة الهاشمي والسيد أحمد الجلبي الأعضاء في المجلس الحاكم المؤقت الذي أنشئ مؤخرا. ولقد أنصتنا بكل عناية واهتمام كبير لبيان السيد الباجه جي الذي يرأس وفد المجلس الحاكم المؤقت.

وعلى نحو ما أعلنه وزير الخارجية دومينيك دو فيلبان مرارا في الأيام الأخيرة، فإن موقف فرنسا معروف تماما وكذلك موقف الاتحاد الأوروبي الذي أعلن عنه خلال اجتماع مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي الذي عقد أمس على مستوى وزراء الخارجية. وأود هنا مجرد أن أذكر ببعض النقاط الرئيسية.

ما هي أهدافنا؟ إن فرنسا تريد عودة البناء السياسي والاقتصادي بنجاح إلى العراق. وعلى غرار الأمين العام نحن مقتنعون بأن الحل سياسي وليس عسكريا. نحن نريد عودة السيادة سريعا إلى العراق. لقد عانى الشعب العراقي ما فيه الكفاية من جرّاء حربين أنهكتاه واثني عشر عاما رزح خلالهما تحت وطأة الجزاءات، ناهيك عن عقود من القمع السياسي وانتهاك حقوق الإنسان. وإنه لزام على المجتمع الدولي أن يساعد العراقيين دونما إبطاء على أن يتولوا مجددا زمام مستقبلهم وأن يسيطروا على مواردهم بأنفسهم.

وفي ذلك الصدد، يشكل إنشاء مجلس مؤقت للحكم في بغداد مؤخرا يتمتع بصلاحيات تنفيذية معينة وأخرى تتعلق بالميزانية خطوة إيجابية أولى على طريق إنشاء حكومة تمثيلية معترف بها دوليا تقوم على أيدي الشعب العراقي. وعلى غرار الأمين العام، تعتقد فرنسا أن هذه الهيئة تمثل شريكا ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يكونا قادرين على العمل معه باعتباره عنصرا أول من عناصر الإدارة المؤقتة العراقية التي دعا القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) إلى تشكيلها بموجب الفقرة ٩ منه. ويجب إنجاز الخطوة الأولى ومواصلة عملية الحوار الوطني والإقليمي. ونحن نرحب بالدور النشط الذي يؤديه الممثل الخاص للأمين العام في تأسيس المجلس. فهذا جانب حظي بتقدير الجميع.

كيف التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف؟ إن فرنسا تؤيد بالكامل المنحى الذي سلكه الأمين العام وممثله الخاص، خاصة في ما يتعلق بالنقاط الخمس التالية.

فأولا نوافق بالكامل على التحليل والمقترحات التي طرحها الأمين العام في ما يتعلق بمرحلة الانتقال السياسي، وكذلك تصميمه على العمل من أجل إيلاء الأولوية لاحترام حقوق الإنسان. إن مسألة تعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة يجب أن تكمن في جوهر العمل على إعادة بناء الدولة والمجتمع. وتتسم التوصيات المتعلقة برسم خريطة طريق ووضع جدول أعمال واضح بأهمية شديدة، وينبغي متابعتها. وشعب العراق بحاجة إلى منظور سياسي واضح وذي مصداقية يمكنه من استعادة الأمل والقدرة على حشد جهود البناء في سبيل إنجاح مرحلة الانتقال السياسي. فعلى نحو ما قاله الأمين العام، "ثمة حاجة ملحة إلى وضع تسلسل واضح ومحدد للأحداث يؤدي إلى انتهاء الاحتلال العسكري". (S/2003/715، الفقرة ١٠٧)

ثانيا، نؤيد أيضا بالكامل المنحى الذي سلكه الأمين العام وممثله الخاص. فهذا المنحى، يستند إلى حوار يشمل الجميع على المستويين الوطني والإقليمي. إن منحى يشمل الجميع على الصعيد الوطني هو وحده الذي يتيح قيام حكومة ذات سيادة وشرعية تمثل المجتمع العراقي بأسره، وذات تعددية واحترام لحقوق وحريات الجميع. فضلا عن ذلك، وعلى نحو ما أكد عليه الأمين العام، يتسم البعد الإقليمي بأهمية كبرى. فإن عملية تشمل جيران العراق هي وحدها التي تتيح كفالة قيام حكومة مقبولة ومعترف بها. ولهذا أهمية أساسية في استقرار المنطقة.

ثالثا، نتفق مع ما جاء في بيان الأمين العام حول توزيع الأدوار بين الأمم المتحدة والتحالف في إطار القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وفي هذا الإطار المحدود، فإن مسؤولية إدارة العراق وضمان رفاه شعبه وإعادة الأمن والاستقرار في البلد، تقع على عاتق سلطة التحالف المؤقتة، وليس على الأمم المتحدة.

رابعا، نؤيد تأييدا كاملا الاقتراحات المختلفة التي قدمها الأمين العام وممثله الخاص بشأن التطور التدريجي في مسؤوليات الأمم المتحدة. ونؤيد، على وجه الخصوص، إنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق وتنفيذ برنامج عمل يتركز على ما تبقى من عمل هذه السنة بشأن تيسير الانتقال السياسي، والنهوض بحقوق الإنسان، وتقديم المساعد الإنسانية والإنهاء المنظم لبرنامج النفط مقابل الغذاء. ونعتقد بأنه ينبغي توسيع تلك الأنشطة تدريجيا، كما اقترحه الأمين العام، بحيث تشمل بحق دورا مركزيا للأمم المتحدة في إجراء الحوار السياسي والإعداد لدستور جديد. وينبغي أن يفضي هذا الدور الموسع أيضا إلى مشاركة نشطة في تقديم المساعدة التقنية للإصلاح، سواء أكان ذلك في مجال المساعدة الانتخابية أو إنشاء أو سيادة القانون، أو في قطاعات القضاء والخدمات الإدارية والمرافق العامة. ونعتقد

بأن الأمم المتحدة وحدها هي التي لديها الشرعية والحياد والمهارات اللازمة لضمان إعادة بناء الدولة بشكل فعال. ومن الضروري الحفاظ على استقلالها، وهي الضمان للشرعية. وكما اقترح الأمين العام، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم أيضا المشورة الممتازة في القيام بعملية تسريح وإعادة إدماج الجنود السابقين، وهي عملية هامة لدوام الاستقرار في البلد.

خامسا، نشجع الأمين العام على اتباع نهج طموح لدور الأمم المتحدة في عملية إعادة البناء الاقتصادي والمالي للعراق. وزيادة تعبئة المجتمع الدولي تتضمن زيادة شفافية الآليات المالية والتجارية والاقتصادية الجاري إنشاؤها حاليا. ونرى من الضروري أن يضطلع حقا المجلس الدولي للاستشارة والرصد لصندوق التنمية في العراق في المستقبل بالدور المتوخى في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) وأن تكون لديه السلطة الحقيقية للتحقق من استخدام الموارد النفطية العراقية وفقا للفقرتين ١٣ و ١٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وبالمثل نعتقد أن من الأهمية أن يتم الإنهاء المنظم لبرنامج النفط مقابل الغذاء بشكل شفاف وفعال، بدون تمييز بين الموردين. ونأمل أن تندرج جهود المانحين في إطار مناسب متعدد الأطراف. ونؤيد عقد مؤتمر المانحين في تشرين الأول/أكتوبر وفكرة إنشاء صندوق خاص متعدد الأطراف، يدار بشكل جماعي تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية. وأخيرا، يبدو من الضروري ضمان أن يتم انطلاق عملية إعادة البناء الاقتصادي، بما فيها إعادة تأهيل القطاع البترولي، في احترام كامل للقانون الدولي ذي الصلة، ولا سيما، اتفاقية جنيف ولوائح لاهاي.

لقد مكَّن القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) من استعادة وحدة مجلس الأمن. ولكن يظل القرار إطارا محدودا وغير مثالي. وفرنسا على يقين من أن الجميع سيستفيد من إقامة شراكة دولية حقيقية ونهج عالمي للمشاكل الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تضع الأمم المتحدة في صلب عملية إعادة البناء. ولاحظنا باهتمام أن النقاش والأفكار بدأت تصب ذلك الاتجاه. إن استمرار عدم الاستقرار وانعدام الأمن في العراق سيضران بالجميع. ونشعر بالقلق إزاء الوضع الحالي، حيث أدى إلى وفيات مؤسفة في صفوف الجنود الأمريكيين والبريطانيين. إن كسب السلام مصلحة مشتركة للعراقيين، ولبلدان المنطقة وللتحالف وللمجتمع الدولي بصفة عامة. وستواصل فرنسا تحمل مسؤولياتها كعضو في مجلس الأمن، بحذر وبروح منفتحة وبناءة. ويمكن للشعب العراقي أن يعول على شعورنا بالمسؤولية واهتمامنا في المساعدة في إعادة بناء وإعادة تأهيل بلدهم.

السيد منيوس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أود أن أرحب بوجود الرئاسة الاسبانية والأمين العام بين ظهرانينا وأود أن أعرب عن امتنان وفدي للإحاطة الإعلامية المسهبة حول العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد سرجيو فييرا دي ميلو. لقد أصغينا باهتمام للإحاطات الإعلامية عن شتى جوانب مشاركة الأمم المتحدة في إعادة بناء العراق وعن الوضع العام في البلد.

ولدى المجتمع الدولي الكثير للمساهمة في تنمية العراق، ولكن من دون أن يحيد بصره عن المسؤولية وعن الحق الأساسي لشعب البلد في إعادة بناء مستقبله السياسي والتحكم بأراضيه وبموارده الطبيعية. ولذلك السبب، فإن وفدي يؤيد تماما بيان الممثل الخاص للأمين العام بشأن حاجة العراق لاستعادة سيادته في أقرب وقت ممكن، وعلى أساس جدول زمني واضح ومحدد.

ونعتقد أن من الجوهري أن نغرس شعورا بالإلحاحية لإرساء أساس لنظام حكومة عراقية حرة وديمقراطية وممثلة تكفل الفرص المتساوية بين مواطنيها، بغض النظر عن العرق والدين والجنس والمعتقدات السياسية، ووضع نموذج

اقتصادي جديد يكفل التنمية، على أساس المبادرة الخاصة، ونظام قضائي مستقل وكفء، ونظام قانوني يكفل أكبر قدر من الحرية في التعبير عن الرأي، من بين جوانب هامة أخرى.

لقد أحطنا علما بإنشاء مجلس الحكم بالعراق وبالبيان الذي أدلى به السيد الباجه جي أمام المجلس. ونعتقد أن إنشاء مجلس الحكم في العراق يمثل خطوة من شأنها أن تؤدي إلى الاستعادة الكاملة للسيادة الوطنية للشعب العراقي. وبناء على ذلك نرحب بتعيين الهيئة التنفيذية الجديدة، والتي، وإن لم تحظ بالاعتراف الدولي بعد، بوسعها أن تعمل كأداة لإشراك المجتمع العراقي في مسؤوليات الحكومة وأن تمثل محفلا للتفاهم السياسي بين شتى الاتجاهات السائدة في البلد. وفي ذلك السياق، نود أن نرى زيادة في مستويات المشاركة في عملية إعادة البناء الوطنية. ونرحب بشكل خاص بدور النساء في مجلس الحكم، وهذا مؤشرا واضح على الحيز الجديد الذي تجلى أمام المرأة للمشاركة في العراق الحديث في القرن الحادي والعشرين.

نحن نرى أنه ينبغي إنشاء الفريق العامل في أقرب وقت ممكن ليعد مشروع الدستور الجديد. وفي الوقت نفسه، سيكون من الضروري التحضير لإعداد سجل انتخابي حتى يتمكن الشعب العراقي من أن يعتمد، من خلال استفتاء عام، دستوره الجديد وأن ينتخب بعد ذلك سلطات وطنية جديدة.

ويساور وفدي قلق عميق بشأن الحالة الإنسانية والأمنية للشعب العراقي: استمرار انعدام الخدمات الأساسية، مثل توفير الكهرباء والوقود؛ وما يظهر في الشوارع من إحساس بعدم الأمن؛ وأعمال العنف التي ترتكبها قطاعات لم تفهم بعد أن الحالة السياسية في ذلك البلد قد تغيرت. ولذلك نود التركيز على هذه النقطة، وكذلك على الحاجة إلى إعادة هيكلة متعمقة لمنظومة الإنتاج الوطني وعلى التحديات الملحة الأخرى التي ستتطلب اتخاذ تدابير عاجلة وإلى وقت لتظهر نتائجها.

لقد أصبح الانخفاض الهائل في الدخل القومي اليوم واضحا في كون السكان الآن يحصلون على ثلث الدخل الذي كانوا يحصلون عليه قبل أكثر من عشر سنوات بقليل. وعلاوة على ذلك، يعيش حوالي ٨٠ في المائة من السكان في فقر. ولتلك الأسباب، تبدو الحاجة واضحة إلى تغيير نظام الإنتاج غير الفعال. وبالتالي نحن ندعم الجهود التي تبذل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام السابق تشكل عبئا مؤلما يجب التصدي له. ونحن نقدر وندعم عمل الأمم المتحدة في هذا الميدان. والقائمة الطويلة والموثقة جيدا من انتهاكات حقوق الإنسان لا تنتهي عند حالات الاختفاء القسري البالغ عددها ٢٩٠ ٠٠٠ حالة والعدد المتزايد من المقابر الجماعية التي بدأت تظهر. وربما تكون تلك هي البداية فقط. وستتطلب تلك الحالات وغيرها عملية تحقيق طويلة في إطار إقامة العدالة في العراق.

وعلى الرغم من ذلك يجب على السلطات العراقية الجديدة أن تكون هي الجهة التي تقرر بشأن النهج الذي يتبع في التعامل مع تلك الانتهاكات وغيرها من الأعمال المؤلمة التي حدثت في السنوات الماضية. ويجب تحديد المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبها النظام السابق، في وقت قريب كما نأمل، في إطار قواعد الإجراءات القانونية المتبعة، وبصورة فعالة وعلى أساس حكم قضائي مستقل.

وفي سبيل تلك الغاية، نعتقد أن دعم الأمم المتحدة للإصلاح والإدارة الصحيحة للهيئة القضائية، كجزء من أنشطتها الميدانية، سيشكل إحدى الأولويات، إلى جانب دعم إنشاء المحاكم الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وإنفاذها.

ونلاحظ مع الارتياح أن التدابير الأولى قد اتخذت في هذا الصدد.

ومسألة الأشخاص المشردين في عهد النظام السابق، إلى جانب مسألة اللاجئين، تتسم بالتعقيد على نحو خاص. وفي ذلك الصدد، من الضروري وضع سياسات واضحة وفي الوقت المطلوب بغية تفادي نشوب صراعات في المستقبل. وهنا يمكن للأمم المتحدة أن تسهم إسهاما قيِّما على أساس تجربتها الواسعة.

وفيما يتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء، الذي تم تمديده بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) حتى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بعد استماعي إلى الإحاطة الإعلامية، أعتقد أنه ينبغي لنا الإشادة مرة أخرى بالأمانة العامة على ما تقوم به من عمل، مما مكَّن من تفادي وقوع كارثة إنسانية كبرى، وذلك بتوفير المساعدة اللازمة. ونحيي أيضا عمل هيئات الأمم المتحدة لضمان نقل مسؤوليات البرنامج بصورة منظمة وتدريجية إلى سلطات التحالف المؤقتة.

أخيرا، تورد وسائط الإعلام بشكل يومي تقريبا تقارير عن وقوع هجمات منظمة تنظيما جيدا على نحو متزايد من جماعات مسلحة، تتسبب هي وأعمال تخريب الممتلكات العامة والخاصة في تقويض أعمال إعادة الحياة إلى طبيعتها في العراق.

وربما لا تكون عملية تثبيت الاستقرار في العراق جارية بالسرعة التي كان يتوقعها البعض عندما اعتمد القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ولذلك سيكون من الضروري الاستمرار بتصميم وصبر، مع التوخي دائما للهدف المتمثل في الإسهام في إحلال الاستقرار في العراق وإعادة بنائه، بل مما هو أكثر أهمية، توخي الهدف المتمثل في العمل بكد لزيادة تعزيز رفاه شعبه الذي يعاني ما يعاني، ولمساعدته على نيل مطامحه إلى مزيد من الحرية ومزيد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

السيد غاسبر مارتينز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أرحب بكم، سيدتي، في نيويورك مرة أخرى وفي المجلس، وأنت تترأسين جلسة المجلس هذه الهامة للغاية والتاريخية. وأرحب أيضا بوجود الأمين العام و، بالطبع، وجود السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وأعضاء مجلس الحكم العراقي، السيد عدنان الباجه جي، والسيد أحمد الجلبي والسيدة عقيلة الهاشمي. إن حضورهم هنا لدليل واضح على تصميم المجلس على الإسهام بفعالية في التصدي للتحديات الهائلة التي يواجهها الشعب العراقي وصياغة استراتيجيات تمكِّن الشعب العراقي من استعادة سيادته الوطنية وبناء مستقبل للتقدم والوفاق الوطني.

إننا نعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام (S/2003/715) المقدم إلى المجلس، خاصة لأنه يتناول المبادرات الهامة التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام في العراق بغية الوفاء بالتزامات مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة البالغة التعقيد في العراق. والنهج العام المبين في تقرير الأمين العام لتحديد دور الأمم المتحدة في العراق يكشف عن أن المهام المنتظرة جسيمة وشديدة التعقيد. وتوق العراقيين إلى استعادة سيادتهم في وقت قريب، والحقيقة الأساسية المتمثلة في أن الديمقراطية لا يمكن أن تفرض من الخارج، تشكلان رسالتين هامتين يجب على المجتمع الدولي أخذهما في الحسبان ويجب عليه العمل على أساسهما.

نحن نشاطر تماما في الرأي المعرب عنه في التقرير فيما يتعلق بالأهمية القصوى للبُعد الإقليمي للمسألة العراقية وفيما يتعلق بضرورة العمل مع جيران العراق لإنعاش البلد وإعادة بنائه. وفي ذلك الصدد، نشيد بالخطوات الملموسة التي بيَّنها لنا صباح اليوم الممثل الخاص فييرا دي ميلو فيما يتعلق بالاتصالات التي أُجريت مع زعماء المنطقة.

إن الأمم المتحدة على وجه الخصوص مؤهلة تماما للإسهام إسهاما حاسما في التصدي للتحديات الكبيرة المنتظرة، ونحن واثقون من أن خبرة منظمتنا يمكن أن تكون ذات قيمة إضافية حاسمة في معالجة مجالات الحياة الأساسية في العراق والمساعدة على حلها مشاكلها: وتلك المجالات هي كفالة الاستقرار في المستقبل؛ والعملية السياسية نفسها؛ ومراعاة حقوق الإنسان؛ وسيادة القانون؛ والمصالحة الوطنية؛ وتنمية المجتمع المدني؛ وإعادة البناء الاقتصادي.

لقد مثّل إنشاء مجلس الحكم في ١٣ تموز/يوليه خطوة كبيرة إلى الأمام في المهمة الشاملة لإعادة العراق إلى الوضع الطبيعي. والنهج المتبع - وهو نهج يتصف بشمول الجميع والمشاركة، ويعكس النطاق العريض للمجتمع العراقي - كان نهجا إيجابيا جدا. والخطوة التالية الهامة هي منح صلاحية فعالة للإدارة العراقية المؤقتة، مما يسمح لها بوضع السياسات العامة واتخاذ القرارات.

وإننا نشجع مجلس الحكم على أن يعين، في أقرب وقت ممكن، لجنة دستورية لكي تشرع في صياغة قانون أساسي باعتبار ذلك شرطا مسبقا لاستعادة السيادة الوطنية للبلاد. ومن الواضح أن توفير دستور وطني للبلاد سيدعم بداية عملية انتخابية لا بد للعراق من خلالها أن يستعيد، في وقت قريب، سيادته الوطنية الكاملة.

ولقد لاحظنا التشديد الوارد في تقرير الأمين العام على قضية حقوق الإنسان وسيادة القانون. إن سجل النظام العراقي السابق في مجال حقوق الإنسان يلقي على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية إضافية عن معالجة هذه القضية الهامة جدا وحلها كوسيلة لضمان احترام الحقوق الأساسية للشعب العراقي التي انتُهكت بشكل سافر في الماضي.

ومن المفهوم تماما حرص المجتمع القانوني في العراق - الذي يشير إليه تقرير الأمين العام - على رؤية إرساء سيادة القانون وسير عمل نظام قانوني مستقل. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء المجلس الحاكم لجنة قضائية، مع الإدراك بأن المساعدة الدولية ستكون لازمة لدعم جهود الشعب العراقي من أجل ضمان مصداقية وحياد النظام القضائي نفسه.

إن المساعدة الإنسانية ما فتئت في صلب أنشطة الأمم المتحدة في العراق. فقد سمحت كمية كبيرة من الموارد للأمم المتحدة ووكالاتها بأداء دور أساسي في مساعدة الشعب العراقي على تخطي الصعاب التي فرضتها الجزاءات والحرب والعوائق الأخرى التي أقيمت في الماضي.

والتطور الايجابي الآخر هو الاعتزام المعلن للممثل الخاص بضمان انتقال سلس ومتكامل من إعادة التأهيل الإنساني والطارئ إلى الإنعاش وإعادة الإعمار الاقتصادي. ومثل هذا النهج يعكس حقائق إيجابية ويشجعنا جميعا على الاعتقاد أن العراق مقبل على مستقبل أفضل.

إن إعادة إعمار العراق اقتصاديا، إلى جانب العملية السياسية التي تفضي إلى استعادة السيادة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق سيادة القانون، وتفضي إلى سيادة الشعب العراقي، هي، حسب مفهومنا، التحدي الثالث الكبير الذي سيواجهه العراق والمجتمع الدولي. وما زال هناك الكثير مما يجب تنفيذه لإصلاح الهياكل الأساسية المادية للاقتصاد وإعادة تأهيلها، والحد من الفقر والإصلاح الاقتصادي. ونحن نوافق تماما على أنه لكي تنجح عملية تحول الاقتصاد بعمق يجب أن تكون الأهداف المحددة والأساليب المستخدمة شاملة وتحظى بدعم سياسي عراقي ذي قاعدة واسعة، ويجب أن يكون هناك عراقيون مؤهلون للقيادة في تخطيط وإدارة عملية إعادة تعافي العراق.

وفي هذا الصدد، نرحب ببيان الممثل الخاص فييرا دي ميلو هذا الصباح، الذي يعزز ويقوي ثقتنا بأن هذا

المسار سيكون، بالفعل، مسارنا للعمل. فالعراقيون هم الذين سيديرون دفة السفينة التي تبحر عبر مياه مضطربة ولكن نحو مقصد واضح جدا.

ويوافق وفدي تماما على التركيز المعلن في إجراءات الأمم المتحدة في العراق خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٣، وكذلك على المجالات التي عرضها الممثل الخاص للأمين العام باعتبارها المجالات التي يمكن للأمم المتحدة أن تعمل فيها بشكل إيجابي وأن تكون لها قيمة إضافية.

وأود أن أعرب عن موافقة وفدى على الاقتراحات التي صاغها الأمين العام، وخصوصا هيكل بعثة الأمم المتحدة المقترحة لتقديم المساعدة إلى العراق، على أمل أن يبدأ مجلس الأمن، في الوقت المناسب، النظر في إقرار مثل هذا الاقتراح.

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالاسبانية): أود أن أرحب بعودتكم، سيدتي الرئيسة، مرة أخرى إلى نيويورك، المدينة المضيفة للأمم المتحدة. ويسرنا كثيرا أن تترأسون أنتم، شخصيا، هذه الجلسة البالغة الأهمية لمجلس الأمن.

(واصل كلمته بالانكليزية)

ونرحب بتواجد الأمين العام، ونشكركم على التقرير الوافي والشامل الذي قدمتموه إلى المجلس بشأن موضوع العراق. وبالطبع نرحب أيضا بممثلكم الخاص، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، ونشيد بإسهاماته الإيجابية. إن عمله في العراق وعمل موظفي الأمم المتحدة دلالة على الدور الحيوي للأمم المتحدة الذي تصوره الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير في بيانهما الصادر في هيلسبورو.

وأود أن أرحب ترحيبا خاصا بالسيد عدنان الباجه جي، والسيد أحمد الجلبي، والسيدة عقيلة الهاشمي، الأعضاء الثلاثة في مجلس الحكم الحاضرين معنا هنا اليوم. فلأول مرة منذ قرابة ٥٠ عاما في العراق لا يوجد قيد على حرية التعبير في ذلك البلد. ففي العراق اليوم، يحظى جميع أصحاب الرأي بحرية كاملة للتنافس في سوق حرة للأفكار. وإن تواجدهم هنا اليوم رمز قوي لتلك الحرية.

قبل شهرين بالتحديد، اتخذ المجلس القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، الذي رسم طريق المستقبل لسلطة التحالف والأمم المتحدة على الأرض في العراق. وأكد القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) على التزامنا المشترك بالتكوين السياسي الحر لحكومة تمثيلية للعراق معترف بها دوليا. واليوم، بعد مجرد شهرين، أحرز الشعب العراقي تقدما هائلا على الطريق المليء بالتحديات نحو الانتقال إلى الديمقراطية وذلك من خلال تشكيل مجلس الحكم المؤلف من ٢٥ عضوا في ١٣ تموز/يوليه، أي قبل تسعة أيام. ومثلما ذكر الأمين العام في الفقرة ١٠٧ من تقريره الأخير، يوفر مجلس الحكم شريكا عراقيا ذا تمثيل واسع النطاق. فهناك لأول مرة منذ عقود هيئة سياسية وطنية تعكس المزيج الثري للمجتمع العراقي.

ويجري الآن إقامة حكومة على أيدي الشعب العراقي ومن أجله، وذلك حسب التصور الوارد في قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ويستحق مجلس الحكم التشجيع والدعم الكاملين من المجتمع الدولي وخاصة من هذه الهيئة.

وألاحظ أيضا أن تقرير الأمين العام يشدد، في نفس الفقرة، على أهمية وضع جدول زمني واضح يؤدي إلى الاستعادة الكاملة للسيادة. وسيؤدي المجلس دورا رياديا في تحديد عملية إعداد دستور جديد والتقدم نحو إجراء انتخابات ديمقراطية وطنية. وإننا نتوقع أن ينشئ المجلس لجنة

تحضيرية لتوصي بعملية لإعداد دستور جديد للعراق وإقراره. فهذه علامات بارزة ورئيسية على الطريق نحو إنشاء الحكومة التمثيلية المعترف بها دوليا التي تصورها مجلس الأمن في قراره ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وينبغي عدم إغفال دور المرأة في التنمية السياسية للعراق. وفي ٩ تموز/يوليه شاركت أكثر من ٧٠ امرأة في حلقات عمل ليوم واحد، بعنوان "صوت المرأة في العراق". ونظمت ذلك الحدث مجموعة قيادية من النساء العراقيات، بمساعدة ومشاركة السلطة والأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة . وستنشر المجموعة القيادية ذاتها توصيات حلقة العمل بشأن الدستور والديمقراطية، في جملة مسائل أخرى.

وهذه العملية السياسية الآخذة في الظهور يعارضها البعض، والحالة الأمنية الهشة التي لا ينكرها أحد دليل واضح على وضع أقلية يعارضون الحرية السياسية. إنهم أعداء الحرية وتهددهم علامات التقدم الظاهرة. لكنهم لن يسودوا. وقد أوضح الرئيس بوش أن الولايات المتحدة ، مع شركائنا في التحالف وآخرين يرغبون في الانضمام إلينا في هذا الجهد الهام، ملتزمة بتهيئة الظروف للأمن الذي سيسمح بازدهار الرفاه والديمقراطية.

وفي هذا الصدد، أذكر بأن القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) يناشد في فقرته الأولى الدول الأعضاء والمنظمات المعنية بأن تساهم في تهيئة ظروف الاستقرار والأمن في العراق، ونحن نشجع الدول الأعضاء بقوة على المساهمة بقوات الاستقرار بموجب ذلك القرار.

إن الحالة الأمنية في العراق، دون شك، معقدة. والأسلوب الذي يتبعه التحالف لإحلال الأمن في العراق متعدد الوجوه، بما في ذلك تمكين العراقيين من أن يتحملوا في نهاية الأمر مسؤولية أمنهم الخاص بهم. وقد تحرك التحالف بسرعة لإقامة قوات شرطة عراقية، وسيبدأ قريبا تجنيد أول أعضاء الجيش العراقي الجديد وفحصهم وتدريبهم. كما يجري الآن فحص وتشغيل وتدريب قوات أمن للوزارات ولأغراض أخرى – مثل أمن الموانئ.

وبالإضافة إلى عنصري الأمن والحرية السياسية اللذين لا غنى عنهما، يجب أن يحقق العراق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وسيكون التقدم السياسي غير ذي معنى إذا لم يتمكن شعب العراق من توفير أسباب معيشته.

ويناشد القرار ١٤٨٣(٢٠٠٣) الدول الأعضاء مساعدة شعب العراق في جهوده لإصلاح مؤسساته وإعادة بناء بلده. والأعمال التحضيرية التي يجري القيام بها لعقد مؤتمر دولي للمانحين في تاريخ لاحق من هذا العام ستتيح للمجتمع الدولي أن يتصدى لذلك التحدي والمساعدة على إعادة بناء العراق. ونحن نؤكد من جديد التزامنا تجاه المجتمع الدولي بتنفيذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بطريقة شفافة. ويجب علينا معا أن نعزز النشاط الاقتصادي على نحو عاجل، بما في ذلك إعادة تنشيط صناعة النفط، والاستخدام الحكيم لعائدات النفط وسائر التبادلات الأجنبية وتنمية اقتصاد سوق حرة. إن العراق يحظى بموارد طبيعية وإمكانات بشرية هائلة. والتحدي يتمثل في تهيئة الظروف لتحقيق إمكانات العراق، ووضع الاقتصاد العراقي على الطريق نحو النمو المستدام وإيجاد قوة دفع شديدة نحو اقتصاد سوق مفتوح، مع الإبقاء على شبكة تأمين اجتماعي.

إن الأسابيع والأشهر المقبلة ستكون مليئة بالتحديات، وبالمصاعب أيضا، بالتأكيد. والفرصة قائمة الآن أمام الشعب العراقي ليهيئ الظروف لعراق مستقر، ومزدهر وديمقراطي، ويجب علينا أن نساعده على النجاح في التصدي لذلك التحدي.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء أن أرحب بكم، سيدتي، في هذه الجلسة الهامة وأن أشكركم على رئاستكم لها.

أرحب ترحيبا حارا بوجود الأمين العام، ونحن نشعر بالامتنان لملاحظاته الهامة في بداية الجلسة، وعلى وجه الخصوص، لتقريره الشامل الأخير بشأن العراق (S/2003/715). علاوة على ذلك، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطته وعلى الآراء التي أعرب عنها بشأن الطريق الماثل أمامنا في عراق ما بعد الحرب. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للجهود الدؤوبة التي بذلها فعلا السيد فييرا دي ميلو، والسيد راميرو لوبيز دا سيلفا بصفته منسقا لحقوق الإنسان، وكل العاملين معهما، للأسلوب المتفاني الذي يمارسون به مهامهم في ظل ظروف صعبة غالبا وخطيرة أحيانا.

أخيرا، أود أن أرحب بوجود ممثلي مجلس الحكم. لقد رحبت حكومة بلدي فعلا بإنشاء مجلس الحكم باعتباره الخطوة الأولى نحو تشكيل حكومة تمثيلية معترف بها دوليا يقيمها شعب العراق.

ويسرنا أن نلاحظ أن السيد فييرا دي ميلو اضطلع بدور نشط في عملية إنشاء مجلس الحكم وأن مشورته تلقتها السلطة بالترحيب، على النحو الذي أكده الأمين العام. ونعترف أيضا بأن مجلس الحكم ذو قاعدة عريضة – فهو مشكل من مجموعات كثيرة من الشعب العراقي – وقد يوفر للمجتمع الدولي شريكا عراقيا يمكن أن يعمل معه. وبهذا المعنى نشجع مجلس الحكم على تحمل مسؤولياته وإرساء الأسس لعقد مؤتمر تأسيسي. ومع ذلك، فإن أهم قرار – وهو ما إذا كان مجلس الحكم يُقبل باعتباره مجلسا تمثيليا انتقاليا مشروعا للشعب العراقي – سيكون على العراقيين أنفسهم أن يتخذوه في الأسابيع والأشهر القادمة.

وترحب ألمانيا بالنهج الشامل والبنية الشاملة لوجود الأمم المتحدة في العراق كما اقترح الأمين العام في تقريره الأخير. ونحن نؤيد إنشاء بعثة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق، يكون لها نطاق شامل من المسؤوليات. ونلاحظ أن الأمين العام يضع طائفة واسعة من تدابير المساعدة تحت تصرف الشعب العراقي بناء على طلبه، يتجاوز بعضها المهام الواردة في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وفيما يتعلق بالمناقشة الحالية بشأن إمكانية اتخاذ قرار جديد لمجلس الأمن بشأن العراق يوسع مسؤوليات الأمم المتحدة، أود أن أشير إلى أن ألمانيا ترحب بذلك النهج ونؤيده بغية تمكين الدول التي ترغب في المساهمة في إعادة بناء العراق تحت رعاية الأمم المتحدة من أن تفعل ذلك. ولقد حبذ وفد بلدي دائما – وعلى وجه الخصوص أثناء التفاوض بشأن القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) – أن يكون هناك دور قوي للأمم المتحدة في مجريات الأمور في مرحلة ما بعد الحرب في العراق.

ونحن نتفق تماما مع تقييم الأمين العام بأن العمليات الدستورية والانتخابية المقبلة ستكون ذات أهمية كبيرة للتحول السياسي المتوخى في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ونتشاطر رأيه بأن الأمم المتحدة يمكنها، بالتنسيق مع السلطة، أن تقدم إسهامات كبيرة في هذا القطاعات. ويمكن لمشاركة الأمم المتحدة أن تضفي الشرعية على العملية. كما يمكنها أن تضع تحت تصرف الشعب العراقي ثروة من الخبرات والتجارب التي اكتسبتها الأمم المتحدة في تلك المجالات طوال سنوات.

ونحن نرى أن هناك حاجة ماسة إلى تحسين الحالة الأمنية كأساس للتقدم في كل المجالات الأخرى. ونشعر بقلق بالغ إزاء الأخبار اليومية عن الخسائر في الأرواح – بين

جنود التحالف والمدنيين، على حد سواء - وعن التدهور الكلي للحالة الأمنية في أجزاء من العراق. وندرك أن من أشق المهام تهيئة بيئة أمنية ملائمة، حيث تحاول فلول نظام صدام الوحشي السابق أن تقوض الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار. ونفترض أن السلطة تنهض بمسؤولياتها وفقاً للقانون الإنساني الدولي وما جاء في قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وأكد الأمين العام مرة أخرى أن العراق، رغم ثروته النفطية، سوف يحتاج إلى قدر كبير من المساعدة الخارجية في إعادة بناء اقتصاده. وتعرب ألمانيا عن استعدادها للإدلاء بدلوها. وقد خصصنا بالفعل ما تتجاوز قيمته ٥٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية، وتتصدر ألمانيا المتبرعين في البرنامج الأوروبي للمساعدة. وتقف الشركات الألمانية على أهبة الاستعداد للمساهمة في إصلاح الاقتصاد والهياكل الأساسية في العراق إذا ما لقيت مشاركتها ترحيباً.

بيد أننا نرى أن الدعم الدولي لن يصل وشيكاً بالقدر الضروري ما لم تتأكد الشفافية والمشاركة الدولية بشكل كامل في عملية صنع القرار. ولهذا السبب ما برحنا ندعم الأمانة العامة بنشاط فيما تبذله من جهود لإناطة ولاية قوية بالمجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق. ونفهم من المفاوضات الخاصة بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) أن المجلس سيكفل صرف أموال صندوق التنمية للعراق وفقاً للفقرة ١٣ وللأغراض المحددة في الفقرة ١٤ من ذلك القرار، أي لما فيه مصلحة الشعب العراقي.

وفي هذا السياق، أود التشديد على أن ألمانيا سوف ترحب أيضاً بإنشاء جهاز مناسب متعدد الأطراف يوجه المجتمع الدولي من خلاله مساهماته الثنائية. ونرى أن إنشاء صندوق دولي منفصل يمكن أن يبدد بعض الشواغل التي أعرب عنها بعض أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بصندوق التنمية للعراق. غير أن التماس التبرعات الكافية من البلدان المانحة يستلزم تمام الشفافية وكفاءة التنسيق بين هذين الصندوقين.

لقد أُجبر الشعب العراقي على الحياة عقوداً من الزمن في ظل نظام وحشي يستخف استخفافاً كاملاً حتى بأبسط مبادئ حقوق الإنسان. وما اكتشاف المقابر الجماعية الجديدة يومياً تقريباً سوى أظهر الشواهد على الفظائع التي ارتكبها نظام صدام. وليس بالمستغرب في ظل هذه الخلفية أن تمثل مسألة العدالة والمساءلة عن الجرائم الماضية إحدى المجالات ذات الأولوية التي تكثر الإشارة إليها في المرحلة الانتقالية. ونرى أنه يتعين تناول هذه المسألة في ظل ملكية عراقية حقيقية حتى يقبل شعب العراق بجيدها. ولذا نرى حاجة ماسة إلى بناء قدرة عراقية بمساعدة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ونرحب في هذا الصدد بعقد الممثل الخاص أول مؤتمر لحقوق الإنسان في العراق منذ ثلاثة أسابيع.

وينبغي أن تمثل مصالح الشعب العراقي المبدأ المهيمن على جميع ما نضطلع به من أنشطة. وينبغي أن نحترم الأمل الذي أجمع عليه العراقيون، وأُعرب عنه خلال المباحثات مع الممثل الخاص للأمين العام، في أن يتسنى تحقيق تطلعات الشعب العراقي في الحكم الذاتي بأسرع ما يمكن. فصحيح أن الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج، بل يجب أن تأتي من الداخل. ويجب أن يدير العراقيون أنفسهم العملية الدستورية. ونحن على استعداد للإسهام الفعال في تهيئة الأوضاع التي تتيح لجميع العراقيين العيش في حرية وكرامة ورخاء في ظل حكومة تحسن تمثيلهم وتسالم جيرانها وتنشط في عضوية المجتمع الدولي. ونتفق مع الأمين العام في أن من المهم أن يستطيع العراقيون أن يروا جدولاً زمنياً واضح المعالم يفضي إلى استعادتهم لسيادتهم الكاملة. فثمة حاجة ملحة

حقاً إلى وضع تتابع زمني محدد واضح للأنشطة المؤدية إلى نهاية الاحتلال العسكري.

وفي الختام، لعلي أؤكد أن هدفنا المشترك يتمثل في إيجاد عراق يتسم بالاستقرار والديمقراطية بعد الحرب ونقل السلطة في وقت قريب إلى حكومة عراقية شرعية. ففي نجاح عملية إعادة إعمار العراق على الصعيدين السياسي والاقتصادي تحقيق للمصلحة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي الذي تشكل ألمانيا جزءاً منه، والولايات المتحدة، ودول المنطقة.

السيد بيلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يتقدم لكم بالشكر يا سيدتي على عقدكم هذه الجلسة الهامة، وهي بلا شك من أهم الأنشطة المترقبة في ظل رئاستكم. ويؤكد وجودكم الشخصي على رأس هذه الجلسة من جديد التزام بلدكم بالإدارة المنهجية للأزمات الدولية الحادة.

ومن نفس المنطلق، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام لاشتراكه الدؤوب في التماس حل للأزمة العراقية، بما في ذلك المرحلة الحساسة فيما بعد انتهاء الصراع. إذ مهد الطريق لعملنا هذا الصباح بتحديده الواضح للمسار في بيانه الاستهلالي البالغ الحكمة صباح اليوم. ولعلنا نستحضر ملاحظاته الختامية:

”التحديات التي تنتظرنا في العراق هائلة. فلنبذل قصارى وسعنا في النهوض لمواجهتها.“ (S/PV.4791)

وتعرب الكاميرون عن ترحيبها بحضور ممثلي الإدارة العراقية المؤقتة التاريخي جلستنا اليوم. ونرحب بهم أصدق الترحيب. فقد مثلت إقامة مجلس الحكم ذاتها يوم ١٣ تموز/يوليه مرحلة حاسمة في مسيرة العراق التي لا تراجع فيها نحو نظام دستوري سياسي واقتصادي طبيعي أساسه الحرية والديمقراطية والتعددية والتسامح والاحترام المتبادلين.

كما أود أن أرحب ترحيباً حاراً بعودة السيد سيرجيو فييرا دي ميلو إلى المجلس بصفته الممثل الخاص للأمين العام في العراق. وكان تعيينه في ذلك المنصب يوم ٢٦ أيار/مايو علامة من علامات العصر. وهو إيذان بمشاركة لمجلس الأمن أقوى وأوسع نطاقاً من ذي قبل في إدارة ما بعد الصراعات.

وهل كان يمكن أن يكون الأمر غير ذلك؟ فالحالة في العراق لا تزال مثار قلق خطير على السلام والأمن الدوليين، لأنها ما برحت متفجرة في الداخل ومسببة للاضطراب في المنطقة. ولها تأثير ضار على الاقتصاد العالمي وعلى أنشطة مكافحة الإرهاب. بل إن الانسجام في أداء مجلس الأمن ذاته لأعماله قد تأثر بها.

وتود الكاميرون أن تهنئ الأمين العام على تقريره المقدم عملاً بالفقرة ٢٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وهذا التقرير مفيد بصفة خاصة ويذكّرنا برغبات الشعب العراقي وبما يلزم عمله في العراق.

ويعرب بلدي عن تقديره الكبير للسيد فييرا دي ميلو لما اتسمت به إحاطته الإعلامية من جودة وتفصيل وسلاسة في العرض.

لقد ذكَّرنا تقرير الأمين العام للتو بأن الوضع في العراق حافل بتحديات حقيقية بالنسبة لنا جميعا: أي المجتمع الدولي، هنا والآن؛ والتحالف، وشعب العراق نفسه، في المقام الأول. وكما يشير الأمين العام في تقريره، فإن الشعب العراقي هو الذي سيتحمل أكثر من غيره مسؤولية بناء مستقبله في نهاية المطاف.

ويرحب وفد بلادي بالحوار المتعدد الاتجاهات الذي بدأه الممثل الخاص مع جميع الأطراف بشأن الجوانب

السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق، بمن في ذلك مسؤولي سلطة التحالف المؤقتة. ويضمن ذلك التشاور، على أقل تقدير، إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، في إطار من السلاسة والترابط، حتى وإن كانت الخطة التي رسمها تقرير الأمين العام لمستقبل مشاريع الأمم المتحدة في المحافظات الشمالية في ذلك الصدد تتضمن بعض المجالات غير المحددة.

ويكرس الأمين العام مساحة كبيرة من تقريره لحالة انعدام الأمن السائدة في العراق. وبالنيابة عن الأعضاء الثلاثة في وفد مجلس الحكم، أوضح السيد عدنان الباجه جي باستفاضة الأثر السلبي لانعدام الأمن فيما يتعلق بإعادة الخدمات الأساسية الضرورية – بما في ذلك المياه والكهرباء والوقود ومرافق الرعاية الصحية والمستشفيات. ويؤثر انعدام الأمن بشكل سلبي أيضا على الحالة الإنسانية، وعلى توزيع الأغذية والأدوية، وعلى عودة الأولاد والبنات إلى المدارس.

وقبل بضعة أسابيع، وخلال واحدة من مناقشاتنا المتواترة بشأن العراق، لاحظ وفد بلادي الصلة الوثيقة والأكيدة القائمة بين تولي مسؤولية الأوضاع الأمنية وإدارة الأوضاع الإنسانية والمستقبل السياسي للعراق. ونعتقد أنه من الجلي أن الذرائع التي يستخدمها البعض لنشر الرعب والموت والدمار ستختفي في غضون معالجة المسائل المتعلقة بالبقاء. وسيكون ذلك صحيحا بشكل خاص إذا استطعنا تسريع عملية تمكين الشعب العراقي من استئناف المسؤولية عن إدارة شؤونه في المجالات الإدارية والسياسية والقضائية والاقتصادية. وهذا الشق الأخير – أي الاقتصاد، الذي يشمل إعادة البناء والإصلاح الاقتصادي واستعادة الأنشطة الإنتاجية، وبالتالي توفير فرص العمل – يظل شرطا مسبقا لأي حل أمني أو سياسة دائمة. إن الإدارة والجيش والشرطة والقطاع النفطي والمشاريع الكبرى للبناء تشكل كلها منطلقات لتوفير فرص العمل على جناح السرعة.

ويلاحظ وفد بلادي أن حملة التجنيد للجيش قد بدأت منذ عطلة نهاية الأسبوع الماضي. وحتى تكون هذه العملية فعالة وذات مصداقية، ينبغي أن تستكمل في القريب العاجل ببرنامج واسع النطاق لتسريح المقاتلين السابقين ونزع أسلحتهم وإعادة إدماجهم. والأثر الإيجابي لمثل هذا البرنامج على الأمن والأنشطة الاقتصادية أمر لا شك فيه.

وبصفة عامة، توافق الكاميرون على الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الإجراءات الملحة التي ستتخذ في العراق، كما توافق على الأهداف القصيرة والمتوسطة الأجل لإعادة السلام والسيادة إلى العراق كيما يتمكن من تولي زمام أمره، لاسيما بإدارة موارده الضخمة لصالح شعبه والاختيار الحر لزعمائه وشكل حكومته. وتتعلق الإجراءات المتوخاة بتطبيق العدالة خلال الفترة الانتقالية، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز دور المرأة في العمليتين السياسية والإنمائية. وتلك تبدو لنا شواغل رئيسية تستحق كامل دعم المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بمسألتي تطبيق العدالة في الفترة الانتقالية واحترام حقوق الإنسان على وجه الخصوص، فإننا نعتقد أن هذين مجالان رئيسيان ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع فيهما بدور تنسيقي، في ضوء الخبرات ذات الصلة المتراكمة لديها على مر السنين. وإسهام منظمات المجتمع المدني في ذلك الشأن سيكون مناسبا أيضا.

وفي هذا الصدد، أود أن أثني على السيد فييرا دي ميلو على مبادرته بتنظيم حلقة عمل في بغداد قبل ثلاثة أسابيع حول موضوع العدالة في الفترة الانتقالية. ويسرنا ملاحظة أنه قد شارك في حلقة العمل تلك خبراء دوليون وممثلون للمنظمات الإنسانية ومنظمات حماية حقوق الإنسان. وإلى جانب ذلك، شارك فيها العديد من العراقيين.

إن قرار مجلس الحكم بإنشاء لجنة قضائية يستحق الإشارة. ولكننا نتساءل عما سيميز هذه اللجنة عن تلك التي أنشأها سلطة التحالف المؤقتة.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده للولاية والشكل اللذين اقترحهما الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مستقبلا. ويبدو لنا حجم هذه البعثة التي ستتألف من ٣٠٠ شخص مناسباً للمهام المتوخاة. ومن المهم بشكل خاص جلب أكثر من نصف عدد أفراد البعثة من بين الموارد البشرية الوطنية المتاحة في العراق. وسيكون ذلك نهجاً جيداً لضمان تولي العراقيين إدارة المجالات التي تغطيها البعثة بصورة أيسر وأسرع.

ومع ذلك، من الواضح لنا أنه سيتعين على مجلس الأمن بدايةً أن يُجري مناقشات غير رسمية بشأن أفضل السبل لقيام الأمم المتحدة بإسهام رئيسي لحل المسألة الشائكة المتمثلة في انعدام الأمن، والتي تؤثر سلبا على كل ما عداها من الأمور في العراق حاليا. ورغم أن بعثة تقديم المساعدة، حسبما هو مقترح في الوقت الراهن، لن تشتمل على عنصر عسكري أو عنصر للشرطة، قد يكون من المستصوب بالنسبة للنهج المختار ألا يُغلَق الباب أمام هذا الاحتمال.

لقد استمعنا بانتباه إلى أعضاء مجلس الحكم المؤقت من خلال البيان الذي أدلى به السيد عدنان الباجه جي. لقد أتوا لكي يشكروا مجلس الأمن على دعمه المستدام والنشط في العقود الأخيرة التي تمثل أصعب وأحلك فترة في التاريخ الحديث لبلادهم. لقد أتوا إلى المجلس للتعبير عن آمال وتطلعات الشعب العراقي، ولكي يطلبوا إلى المجلس مساعدة الشعب العراقي على طيّ صفحة تاريخه ما قبل ٨ نيسان/أبريل وبدء صفحة جديدة في التاريخ العراقي يكون فيها ذلك البلد ديمقراطياً ومزدهراً ومتحداً في تنوعه. ونرجو أن يُسمع نداؤهم.

والكاميرون، من جانبها، تؤكد مجددا كامل دعمها للشعب العراقي، ونحن نشجعه على أن يعيد العراق إلى سابق عهده، والذي ما كان ينبغي أن يؤول إلى ما آل إليه. ولفظة العراق تعني المياه؛ فالعراق إذاً بلد المياه، وبالتالي فهو الحياة.

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): أشكر ممثل الكاميرون على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى بلدي.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسعدني أن أراكم، سيدتي الرئيسة، مرة أخرى هنا معنا في مجلس الأمن لكي ترأسي هذه الجلسة الهامة.

إن البيانين اللذين استمعنا إليهما من الأمين العام، الذي نرحب بحضوره في المجلس صباح هذا اليوم، ومن ممثله الخاص في العراق، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، أوضحا أهمية هذه الجلسة. وقد قدم هذان البيانان عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

ويسرنا أن نلاحظ أن عمليات الأمم المتحدة في العراق ما زالت بمثابة أعين وآذان المجتمع الدولي. إن التحليل الواضح الوارد في تقرير الأمين العام (S/2003/715) وفي البيانات التي استمعنا إليها اليوم يعبر عن هذا بصورة وافية. ونحن نقدر، على وجه الخصوص، البيان الذي أدلى به السيد فييرا دي ميلو، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة بأسرها وللوكالات ذات الصلة التي عملت في العراق طوال الأيام العسيرة السابقة لاتخاذ القرارين ١٤٧٢(٢٠٠٣) و١٤٨٣(٢٠٠٣) على الاستمرار في الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب العراقي.

لقد حظيت حضارات دجلة والفرات على مر القرون بعلاقات وثيقة مع حضارة وادي السند. وكانت

وشائج التاريخ والإيمان والثقافة والتعاون الوثيق تربط بين شعبي باكستان والعراق قبل أن يعصف القمع والحرب بذلك البلد الدينمي العظيم. وخلال الأشهر الأخيرة، ما فتئت باكستان تسترشد بخدمة مصالح شعب العراق في كل مراحل مداولات المجلس. ففي ٢٧ آذار/مارس، وفي أعقاب الصراع، ذكر وفدي هنا أن المبادئ التي يجب أن توجه المجلس تشمل التالي: احترام الاستقلال السياسي ووحدة وسلامة أراضي العراق والدول المجاورة له؛ وحق الشعب العراقي في أن يختار المصير السياسي الخاص به، وشكل الحكم، ممارسة لحقه في تقرير المصير؛ وعدم التدخل في شؤونه الداخلية؛ وسيادته الدائمة وسيطرته على موارده الطبيعية؛ واحترام التقاليد الدينية والثقافية لشعب العراق وحرمة الأراضي المقدسة التي هي من بين أكثر الأماكن تبجيلا في العالم الإسلامي؛ وحق الدولة العراقية في إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي.

إننا نؤمن بأن تلك المبادئ ما زالت تمثل الإطار والأهداف العريضة التي لا بد أن يواصل تعزيزها مجلس الأمن والمجتمع الدولي. ونعتقد أن استعادة السلام والاستقرار الداخليين في العراق تصب في مصلحة الشعب العراقي وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي.

توجد في العراق، اليوم، تحديات هائلة: تحديات الأمن والحكم وإعادة الخدمات الأساسية وإعادة الإعمار والعدالة. ولكن، كما هو الحال في كل أزمة، تقترن تلك التحديات بفرصة: فرصة لإعادة العراق إلى إمكانيته ووعده السابقين بوصفه دولة رائدة في العالم العربي والإسلامي والنامي. إن الشعب العراقي، الذي طالت معاناته، لا يستحق أقل من ذلك.

في أعقاب الصراع الأخير سعى مجلس الأمن إلى تحقيق تلك الأهداف. ويؤكد القراران ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٨٣ (٢٠٠٣) المبادئ الأساسية للسياسات التي يجب أن نسترشد بها جميعا، بما في ذلك سلطة التحالف المؤقتة، في عملية تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدات الأخرى إلى الشعب العراقي، وضمان إعادة السيادة الكاملة والاستقلال السياسي إلى العراق في أقرب وقت. ويبرز تقرير الأمين العام التطورات من منظور الأمم المتحدة. وإننا نشيد بالجهود التي يبذلها في ظروف صعبة جدا الممثل الخاص للأمين العام ونائبه ومختلف وكالات الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأغذية العالمي – الذي نوه به الأمين العام في تقريره – الذي أعاد العمل بنظام توزيع الأغذية الشعبي. وذلك لم يكن إنجازا يسيرا، بالنظر إلى الاعتماد الكبير للشعب العراقي على نظام الحصة التموينية.

ولاحظ الأمين العام في تقريره أن الشاغل الأولي في العراق ما زال استعادة الأمن الداخلي، الذي تهدده بصورة أساسية الجريمة المنظمة وغير المنظمة والعنف. فقد أدت استباحة القوانين على نطاق عام إلى نهب وتخريب البنية التحتية الرئيسية. كما أن الهجمات التي يشنها من يفترض أنهم موالون للنظام السابق أو معارضون لسلطة التحالف المؤقتة تعوق الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار. وكما قال الأمين العام، فالأمن "– أو انعدامه – يؤثر اليوم على كل جانب من جوانب الحياة في العراق تأثيرا جوهريا" (S/2003/715، الفقرة ٢٨). إن إرساء أسس الأمن الداخلي مقدمة، بل شرط مسبق، لتطبيع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق. ونعتقد أنه، في تعزيز ذلك الأمن، لا بد من أخذ عناصر أساسية في الحسبان.

أولا، إن وجود آلية أصلية معززة أمر لا بد منه لوقف أعمال النهب والتخريب، التي تولد الشك والخوف وتمنع العمليات الإنسانية وإعادة تأهيل الخدمات الأساسية.

ثانيا، تحتاج العمليات الأمنية إلى أن تدار بطرق تراعي رفاهية ومشاعر الشعب العراقي وقيمه الثقافية والدينية.

ثالثا، لتحويل المشاعر الشعبية في العراق من الريبة إلى الثقة ومن الشك إلى الأمل، من الجوهري الإسراع بعملية الانتقال إلى حكم تمثيلي يتولاه الشعب العراقي نفسه.

إن الأمن، بالطبع، مسؤولية سلطة التحالف المؤقتة. ويمكن تعزيز وتوسيع نطاق مساعدة الأمم المتحدة في بناء وتدريب الشرطة وقوات الأمن العراقية بموجب أحكام الفقرة ٨ من منطوق القرار ١٤٨٣(٢٠٠٣). ذلك القرار، كما قلنا في ٢١ أيار/مايو، يفتح الطريق أيضا أمام أصدقاء العراق لكي يسهموا في رفاهية الشعب العراقي، بما في ذلك الإسهام في تهيئة بيئة من السلام والأمن في المنطقة. ومن الواضح أن تلك الإسهامات من أصدقاء العراق، الذين يتشاطرون قيما مشتركة مع شعب العراق، ينبغي أن تكون استجابة لأماني ورغبات الشعب العراقي نفسه.

لقد توخت الفقرة ٩ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) التبكير بإنشاء سلطة عراقية مؤقتة. وأكد الأمين العام في تقريره وجود ”حاجة ... إلى إنشاء هيئة عراقية تحظى صفتها التمثيلية بالقبول على نطاق واسع، وذلك حتى يشرع العراقيون أنفسهم في التصدي للمسائل الرئيسية التي تواجه البلد“ (الفقرة ١٠٦).

وتعتقد باكستان أن تشكيل مجلس الحكم يشكل خطوة أولى سارة على طريق إعادة الحكم والسيادة إلى شعب العراق في أقرب فرصة ممكنة. ونرحب بحضور السيد عدنان الباجه جي والسيد أحمد الجلبي والسيدة عقيلة الهاشمي أعضاء مجلس الحكم بيننا في جلستنا اليوم.

لقد أعرب مجلس الأمن في قراره ١٤٨٣ (٢٠٠٣) عن تصميمه على الإسراع في إتاحة الفرصة للعراقيين لكي يحكموا أنفسهم بأنفسهم. وفي هذا السياق، أشار الأمين العام أيضا إلى ضرورة وضع تسلسل واضح ومحدد للأحداث يؤدي إلى انتهاء الاحتلال العسكري للعراق. إن قيام الشعب العراقي بإنشاء حكومة فعلية معترف بها إنما يمثل الهدف النهائي للعملية السياسية المتوخاة في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). والأمم المتحدة مهيأة تماما لمساعدة الشعب العراقي في هذه العملية. ونأمل أن تبادر سلطة التحالف المؤقتة، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، إلى رسم مسار للأحداث يؤدي إلى إعادة السيادة إلى العراق بصورة كاملة ومبكرة. ومن شأن تعهد الأمم المتحدة بهذه العملية أن يعزز شرعيتها ومصداقيتها في أعين المجتمع الدولي، وبوجه أخص في أعين العراقيين أنفسهم.

إن الاستقلال الاقتصادي للشعب العراقي يشكل عنصرا أساسيا في سيادته على بلده. إن إدارة الموارد الاقتصادية والطبيعية للعراق هي مسؤولية اؤتمنت عليها سلطة التحالف المؤقتة بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بوصفها تدبيرا مؤقتا تطلبته مقتضيات الحالة. إن إدارة موارد العراق يجب أن تتسم بالشفافية وأن تنسجم مع أحكام القانون الدولي والقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وبوجه خاص، نود الإشارة إلى أن مجلس الأمن قرر في الفقرة ١٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) ألا تقتصر مهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة على إسداء المشورة فحسب، بل أن تشمل رصد المعاملات التي تجري في إطار الصندوق عن طريق مجلس مراجعي الحسابات. ونأمل أن يجد هذا الاعتبار صدى كاملا له في النظام المنقح للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

ثانيا، يرتبط توفير الخدمات الأساسية بعلاقة مباشرة ومتبادلة مع إرساء الأمن. فقد لبَّى برنامج النفط مقابل الغذاء خدمات الشعب العراقي على مدى سنوات عديدة. ونحن بحاجة إلى أن ننظر في كيفية الاحتفاظ بالقدرة التشغيلية الأساسية التي استحدثت في إطار برنامج النفط

مقابل الغذاء من أجل الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية للشعب العراقي ومتطلبات الإعمار في بلده.

إن العراق يواجه مهمة عملاقة تتمثل في إعمار البلد وإعادة تأهيله اقتصاديا واجتماعيا. ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة مؤهلة أكثر من أي جهة أخرى لقيادة وتنسيق الجهود الدولية المبذولة في هذا الاتجاه.

لقد أكدت باكستان أن مجلس الأمن عبَّر بإسهاب في مداولاته بشأن العراق عن مشاعر شعوب العالم. وقد أظهر مجلس الأمن والأمم المتحدة روح تضامن استثنائي بعد الحرب في سبيل تطبيع الأوضاع. وقد جاء القراران ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٨٣ (٢٠٠٣) مثالا على ما بذله المجلس والمجتمع الدولي من مساع خالصة للوقوف صفا واحدا من أجل حماية مصالح الشعب العراقي والنهوض بها. وقد قدم الأمين العام وممثله الخاص بالفعل مساهمة كبرى في هذا الاتجاه.

وينبغي تزويد الأمين العام وممثله الخاص بالدعم الكامل لتنفيذ المهام الجارية الواردة في الفقرة ٩٨ من التقرير واستكشاف السُبُل والوسائل الكفيلة بتوسيع مساهمة الأمم المتحدة في الميادين المبينة في الفقرة ٩٩ من التقرير. وباكستان مستعدة لتقديم كل ما يمكن من مساعدة وتعاون للشعب العراقي بغية تحقيق طموحاته بالمحافظة على وحدته، واستعادة سيادته وسيطرته على موارده الوطنية واستئناف علاقات الأخوة والصداقة مع جميع جيرانه والدول الأخرى في المنطقة.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشاطر سائر أعضاء مجلس الأمن سرورنا برؤيتك، سيدتي الرئيسة، ترأسين اليوم اجتماع مجلس الأمن. ونود أيضا الترحيب بالأمين العام وبممثله الخاص للعراق، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، ونرحب أيضا بأعضاء مجلس الحكم المؤقت للعراق.

إن الاتحاد الروسي يعلق أهمية كبرى على اجتماع مجلس الأمن المنعقد اليوم. فللمرة الأولى منذ اتخاذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يجري مجلس الأمن استعراضا شاملا للحالة في العراق التي لا تزال تتسم من كل نواحيها بالتعقيد البالغ. إن الأسلوب الذي سيجري به معالجة المشاكل التي يواجهها البلد سوف يحدد مستقبل الشعب العراقي والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

إن الأولوية التي يجب على المجتمع الدولي أن يوليها في هذه المرحلة تتمثل في رأينا في مساعدة شعب العراق على إيجاد السبيل للخروج من الأزمة. ونحن نعتقد أن ذلك لن يتاح إلا في حال وجود احترام لسيادة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه وفي حال منح العراق الحق في التصرف في موارده الطبيعية وثرواته. ونرى أيضا أهمية كبرى في كون هذا المنحى هو بالذات ما استند إليه تقرير الأمين العام المعد عملا بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ونحن نشاطر الاستنتاجات والتقييمات التي وردت في التقرير. وإن التوصيات التي طرحها الأمين العام تحدد بوضوح الميادين التي يمكن للأمم المتحدة فيها أن تسهم في تحقيق تسوية للوضع في العراق.

ويقدر الوفد الروسي تقديرا عاليا ما يبذله الممثل الخاص للأمين العام من جهود في هذه الظروف الصعبة سعيا إلى تسوية المهام التي تواجه الأمم المتحدة هناك. وينبغي لي أن أؤكد أن النجاحات التي تم إحرازها يمكن لها أن تغدو أكثر تأثيرا لو أن الظروف الأمنية الملائمة أُتيحت في العراق لتأمين عمل الموظفين الدوليين هناك. فغياب هذا الأمن يجعل الاضطلاع بالمهام الكبرى المرسومة في تقرير الأمين العام أكثر صعوبة.

إن مـن الواضـح أن المشـكلة لا يمكـن تسـويتها بالأسـاليب العسـكرية وحدهـا، أي بـدون إرسـاء عمليـة سياسية. وفي هذا الإطار، نعتبر تشكيل مجلس الحكم المؤقت للعراق خطوة في الاتجاه الصحيح تتيح تنفيذ أحد البنود الأساسية الـواردة في قـرار مجلس الأمـن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، ألا وهو إنشاء سلطة عراقية تمثيلية مؤقتة. لكن هذه المرحلة يجب أن تكون انتقالية بحيث تُفضي إلى قيام الشعب العراقي بتنصيب قيادة منتخبة قانونيا للبلد وقادرة على الخروج به من الأزمة.

ونحن نشاطر الخلاصة التي خرج بها التقرير من أن الشعب العراقي يجب أن يحدد بنفسه مستقبله هو. أما واجب المجتمع الدولي فهو توفير المساعدة له من خلال الأمم المتحدة لتحقيق هذا الغرض. ومن الأهمية أن يركز الممثل الخاص للأمين العام في اتصالاته مع القوى السياسية العراقية على ضرورة إنشاء حكومة تقوم على سيادة القانون وتكون قادرة على ضمان المساواة في الحقوق والعدالة للمواطنين العراقيين كافة دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس.

إننا نوافق بالكامل على ما جاء في التقرير بشأن ضرورة وضع جدول زمني واضح يبين تسلسل الأحداث على نحو يفضي إلى إعادة السيادة بالكامل إلى الشعب العراقي وإلى إنهاء الاحتلال العسكري.

ونعرب عن الرضى للاتصالات العريضة التي أجراها الممثل الخاص مع الدول المجاورة للعراق. ويذكر التقرير بحق أن للوضع في العراق جانبا إقليميا واضحا جدا، وأن نوعية الدولة العراقية المستقلة ستعتمد إلى حد كبير على تعاونها مع دول المنطقة الفرعية.

ونشيد بالممثل الخاص على العمل الذي يؤديه في مجال الإنعاش الاقتصادي في العراق. ومن المهم أن يعمل ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي جنبا إلى جنب معه.

ونتوقع أن تساعد التدابير المقترحة للإنعاش الاقتصادي في العراق على رفع المستويات المعيشية للشعب العراقي الذي عانى فترة طويلة من أزمة إنسانية حادة جدا.

يدرك المجلس أن الجدوى الاقتصادية للعراق كفلها بشكل أساسي تقريبا برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة، الذي ساعد الشعب العراقي على البقاء على قيد الحياة. وفي هذا السياق أود أن أشير إلى ضرورة مواصلة إشراك الأمم المتحدة في حل المشاكل الإنسانية في العراق بعد الإنهاء التدريجي لبرنامج النفط مقابل الغذاء تدريجيا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

يستطيع المجتمع الدولي ويجب عليه أن يقدم المساعدة الشاملة إلى العراق في عملية إعادة البناء. وتتمتع الأمم المتحدة بخبرة واسعة وبالطاقة الضرورية لعمل ذلك. ومن هذا المنطلق نعتبر الاقتراح بإنشاء بعثة للأمم المتحدة للمساعدة في العراق اقتراحا جاء في الوقت المناسب، ونتفق مع المعايير المشروحة في تقرير الأمين العام.

وتعتبر روسيا أن من الضروري أيضا، في تطوير القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، أن يتم النظر داخل مجلس الأمن في إمكانية اتخاذ قرار بشأن خطوات محددة لتحسين إشراك الأمم المتحدة في تسوية مرحلة ما بعد الحرب، واستكمال ولاية الأمم المتحدة بوظائف وبمهام إضافية مناسبة. وهذا سيتمشى مع هدفنا الأساسي، وهو التصدي للتحديات التي يواجهها العراق اليوم. ويحدونا الأمل أن يكون المجتمع الدولي قادرا على

وضع قرارات متفق عليها تيسر تقديم المساعدة اللازمة للشعب العراقي.

وروسيا، التي كانت في الماضي والحاضر تربطها علاقات بالشعب العراقي، تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة مساهمتها في تطبيع الوضع في العراق، وفي إعادة بناء اقتصاده وفي ضمان تمتعه باستقلال الدولة التام.

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد بوبكر ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية، سيدتي الرئيسة، أن أعرب لكم عن مدى سرور وفدي لترؤسكم هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام لقبوله تخصيص جزء من وقته الثمين لحضور جلسة اليوم، وكذلك لبيانه الافتتاحي الشيق جدا.

وأود أيضا أن أرحب بالسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وننقل له تقديرنا العميق للالتزام والكفاءة اللذين تسلح بهما عند الاضطلاع بمهمته الحساسة منذ توليه مهامه في ٢٧ أيار/مايو الماضي.

ونود أن نشكر أيضا السيد عدنان الباجه جي والسيد أحمد الجلبي والسيدة عقيلة الهاشمي لحضورهم هذه الجلسة الهامة جدا.

يوضح التقرير الموجود بين أيدينا – وهو تقرير شامل جدا – نطاق وصعوبة المهمة التي عهد بها إلى الأمم المتحدة بموجب الفقرة ٢٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ويود وفدي أن ينوه على وجه الخصوص بالعمل الممتاز الذي تحقق في جمع قطاعات المجتمع العراقي المختلفة معا بقصد ضمان انتقال سياسي سلس، والنهوض باحترام حقوق الإنسان، وتقوية المساعدة الإنسانية والمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي في العراق.

وفي رأينا، أن إنشاء حكومة عراقية مؤقتة ممثلة بطريقة أوسع هي إحدى الأولويات القصوى لنا. وعليه فإننا نحث العراقيين بتوجهاتهم ومعتقداتهم كافة على أن يعملوا معا فيضعوا برنامجا سياسيا واسعا يمكن لهم جميعا الانخراط فيه.

إن إنشاء مجلس الحكم المؤقت في ١٣ تموز/يوليه جزء من ذلك النهج، وهو أمر مشجع. وإن إنشاء لجنة دستورية تكلف بمهمة صياغة دستور يؤيده كل العراقيين جانب يتسم بنفس القدر من الأهمية في العملية الجارية الآن.

وبالرغم من أهمية كل هذه الأهداف، فإنها لا يمكن تحقيقها دون بيئة ملائمة مساعدة. فانعدام الأمن السائد في البلد يمثل مصدر قلق رئيسي لوفدي في هذا الصدد. وما لم يتوفر مناخ لأمن حقيقي، لن يتسنى الاضطلاع بأي جهود بنجاح. وعلاوة على ذلك ستعتمد فعالية مساهمة الأمم المتحدة بشكل كامل على هذا المناخ من الأمن. وكما نعرف، فإن انعدام الأمن يستمر، ضمن جملة أمور، بسبب التداول غير المقيد لجميع أنواع الأسلحة، وبسبب الفراغ القانوني الحالي، الذي يتعين إيجاد الحلول العاجلة له.

ونعتقد أن الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان على مدار العقود الثلاثة الماضية تبرر تبني تدابير مناسبة تمكّن من إلقاء الضوء على ما حدث. ونعتقد أن هذا سيساعد على ترقية المصالحة الوطنية ووضع الأسس لتنمية دائمة في العراق.

يشير التقرير إلى أن الوضع الإنساني الخطير للشعب العراقي يجب التعامل معه. فالمعاناة السابقة والصعوبات اليومية الحالية زادت من ضعف الناس. وبالنظر إلى ذلك الوضع، فإننا نحث مجتمع المانحين على أن يضمن أن تصبح الموارد المالية التي تم التعهد بها خلال النداء الإنساني المنقح في

٢٣ حزيران/يونيه الماضي متاحة بأقرب وقت ممكن، للوفاء بالحاجات الأساسية للشعب.

ونود أن نشكر منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان على المساهمة الهامة التي قدمتها لتحسين الأوضاع المعيشية للعراقيين. ونعتقد أيضا أن إعادة إدماج اللاجئين، الذين يعيش ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ منهم في الخارج، والمشردين، الذين يقدر عددهم بمليون شخص، تشكل بدورها موضوعا ينبغي لنا أن نكرس اهتمامنا الكامل له.

ونتفق أيضا على أن الآثار التراكمية للحروب والجزاءات الدولية والسياسة التي كانت تمارس الدولة فيها سيطرة كلية قد أضرت بشكل خطير في الاقتصاد العراقي. ونحيط علما بالخطوات الأولى التي تم اتخاذها، لكن من الواضح أن العراق سيحتاج إلى المساعدة والخبرة من الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لكي ينتقل إلى اقتصاد سوقي. وهذا يعني أنه يجب أن يكون هناك مشروع مشترك طويل الأجل يركز في المقام الأول على إنشاء إطار مؤسسي وقانوني مناسب.

في الختام نود أن نقول إن العراق الذي يقف حاليا على مفترق طرق، يمثل التزاما كبيرا سوف يتطلب، بالإضافة إلى إرادة وجهود شعبه، الدعم المتواصل من المجتمع الدولي. وما من شك في أن تجميع الطاقات سوف يمكّن العراق من وضع حد للكوابيس التي عانى منها مؤخرا، ومن استعادة مكانته بين أسرة الأمم.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): وأنا أيضا أرحب ترحيبا حارا بكم، سيدي، وأهنئ اسبانيا، شريكتنا الأوروبية، على حسن توليها الرئاسة هذا الشهر.

أود أولا أن أشيد بالتقرير المفيد جدا الذي لقي ترحيبا واسعا، وهو التقرير الذي قدمه إلينا الأمين العام في الأسبوع الماضي، وأن أشكره على بيانه المقتضب بل والمعبّر هذا الصباح. وتشعر المملكة المتحدة بالامتنان أيضا للعرض الذي قدمه اليوم الممثل الخاص للأمين العام، سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي دل عمله في العراق حتى الآن على قيمة المدخلات التي توفرها الأمم المتحدة.

إننا نشهد جهدا مؤثرا بالفعل تبذله الأمم المتحدة في إطار مجموعة من الأنشطة على الأرض في العراق. ولقد أعرب الوزراء الأوروبيون أمس عن ثقتهم بأن تستمر الأمم المتحدة في تقديم إسهامات هامة في العراق، وأكدوا من جديد استعدادهم لدعم جهود الممثل الخاص. وتؤمن المملكة المتحدة بدور متزايد الأهمية للأمم المتحدة، وتود أن ترى توسعا في ذلك الدور وفقا لما اقترحه تقرير الأمين العام.

وأرحب ترحيبا حارا بوجود السيد عدنان الباجه جي، والسيد أحمد الجلبي، والسيدة عقيلة الهاشمي معنا هذا الصباح - وهم أعضاء في مجلس الحكم - وأشكرهم جميعا على عرضهم من خلال ما قدمه السيد الباجه جي.

وفقا للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، نحتاج إلى ضمان أن يأتي بسرعة اليوم الذي يحكم فيه العراقيون أنفسهم. فمجلس الحكم هو العنصر الرئيسي في السلطة العراقية المؤقتة، والخطوة الأولى في عملية تفضي إلى اعتراف دولي بحكومة تمثيلية وبعراق يديره عراقيون لصالح جميع العراقيين.

إن تقرير الأمين العام يرحب بإنشاء مجلس الحكم ويسلط الضوء على السلطات الحقيقية التي ستتسنى له منذ البداية. ويوضح التقرير أيضا أن مجلس الحكم يوفر شريكا عراقيا واسع التمثيل يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما العمل معه. ونحن نوافق على أن الإصلاح الدستوري ينبغي أن يعود إلى العراقيين وإنه ينبغي حصول أحداث

واضحة تفضي إلى إنشاء حكومة تمثيلية بالكامل في أسرع وقت ممكن. ونأمل أن يتقدم مجلس الحكم قريبا بأفكار تتعلق بذلك، وأن تعمل سلطة التحالف المؤقتة عن قُرب معه لتطوير تلك الأفكار. ويتمثل عملنا في تهيئة الظروف التي يمكن للشعب العراقي أن يقرر مستقبله في ظلها، وليس في فرض مسودة أو جدول زمني من صنعنا. ودور البلدان المجاورة والمنطقة هام بصورة خاصة. وستشجع المملكة المتحدة إجراء أوسع المشاورات الممكنة والتعاون في هذا الصدد.

إن الحكومة البريطانية تعترف بالالتزامات الخاصة بنا بوصفنا إحدى الدول في سلطة التحالف المؤقتة. وإننا ننظر إلى الحالة الأمنية الراهنة بجدية شديدة. فالعراقيون يريدون سيادة القانون ويجب أن يحصلوا عليها. وعلينا أن نكون واضحين حيال أن أقلية العراقيين الذين يحاولون تخريب هذه العملية ببعض المساعدات من الخارج يعملون، حسبما قال السيد الباجه جي، على تقويض مصالح المدنيين في العراق. ولن ينجحوا في ذلك.

ويتعين علينا أيضا أن نحسن الخدمات الأساسية ونضع الاقتصاد على مسار النمو المستدام. وما فتئنا نتخذ إجراءات متضافرة وفعالة في هذه المجالات بطرائق أشار إليها السفير نغروبونتي فعلا. وسندخل في المزيد من التفاصيل عندما نعمد مع الولايات المتحدة إلى عرض المستجدات الشاملة على المجلس في غضون الشهر المقبل، حسبما يقتضيه القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

ومع ذلك، أريد أن أقول كلمة اليوم من الأهمية التي نعلقها على إحراز تقدم عاجل في مجالي العدل وحقوق الإنسان، وعلى تحسين دور المرأة في المجتمع على الصعيدين الوطني والمحلي. لقد عانى العراق طوال عقود من الوحشية والقهر السياسي شهد نظامه القضائي خلالها الفساد والتشويه بشدة. ونحن نرحب بالمقترحات الداعية إلى زيادة دور الأمم المتحدة في مساعدة إصلاح النظام القضائي وحماية حقوق الإنسان. وعلى المجتمع الدولي أن يضطلع بدور رئيسي في مساعدة العراقيين على إعادة إنشاء نظام قضائي نزيه وشفاف يجري في ظله حماية حقوق المواطنين على نحو سليم. وفي الوقت نفسه، بوسعنا المساعدة على وضع ثقافة جديدة يجري فيها احترام حقوق الإنسان دوما بدلا من إساءة استعمالها بصورة منتظمة.

إن سلطة التحالف المؤقتة منخرطة فعلا في عملية مساعدة العراقيين على إعادة هيكلة نظامهم القضائي. وينصب الكثير من جهودنا على المسائل العملية المتمثلة في إصلاح المحاكم، والتحقيق لمعرفة القضاة والمدعين العامين الذين كانوا متورطين بعمق في جرائم حزب البعث، وتدريب الآخرين منهم. وعلى العراقيين أن يقرروا كيفية مواصلة هذا العمل في المدى البعيد. بيد أنه لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الكثير من الخبرة في هذا المجال يمكن الاستعانة بها وينبغي لنا توفيرها.

وإحدى أصعب المسائل التي يواجهها أي بلد عانى من القمع وسوء المعاملة هي كيفية التصدي للجرائم الماضية. وهذا أيضا سيكون من الأمور التي يقررها العراقيون أنفسهم. ونحن نتطلع إلى نتيجة عمل الفريق الخاص التابع لمجلس الحكم وهو ما ذكره السيد الباجه جي هذا الصباح. والمؤسف أنه ليس هناك نقص مؤخرا في الخبرة الدولية في هذا الميدان. ولقد أنشأت السلطة مكتب لحقوق الإنسان ولإعمال العدالة في الفترة الانتقالية لمساعدة هذه العملية. فهو يعمل على جمع الأدلة وتحديد المفقودين وفض الخلافات على الملكية والتفتيش على المقابر الجماعية وحفظ الأدلة.

ثمة مهمة هائلة ماثلة أمامنا. فكل يوم يجري فيه تحديد مقابر جماعية جديدة في العراق. ولقد تلقينا حتى الآن

تقارير عـن وجـود ١١٥ مقـبرة جماعيـة، وسـيتم اكتشـاف المزيـد منـها. ولقـد قُـدر أنهـا تحتـوي علـى ٣٠٠ ٠٠٠ جثـة ويزيد من ضحايا نظام صدام. ومساعدة العراق على تجاوز هـذا الإرث القـائم تتطلـب عـدة سـنوات. وثمـة فريـق تـابع للمملكة المتحدة يتألف من خبراء في الطب الشرعي أصدر توصيات لاستخراج الجثث من المقابر الجماعية والاحتفاظ بالأدلة. ونحن على وشك إرسال فريق ثان للمساعدة على تنسيق الجهود الدولية، ونأمل أن تتمكن دول أعضاء أخرى من إرسال أفرقة خبراء في الطب الشرعي إلى العراق بهدف المساعدة. ولكن في المدى الطويل، تقع هذه المهمة على عاتق السـلطات العراقيـة. فـهي سـتكون في حاجـة إلى تدريـب ومشـورة تقنية، وهـذا مجال آخر يتعين على المجتمع الـدولي تقديم المساعدة فيه.

وفيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان، نرحـب أيضـا بتوصيات الأمين العام ونؤيدها، بما في ذلك توفير المشـورة والمساعدة بشـأن بنـاء القـدرات والتدريـب. فإنشـاء مجتمـع مدني قوي سيكون جزءا هاما من الديمقراطية الجديدة. وعلى برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمائي أن يضطلع بـدور قيـم في هـذا المجال. ونرحب بقرار مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بإيفاد مراقبين لحقوق الإنسان إلى العراق. ولقـد خصصـت المملكـة المتحـدة ٦٥٠ ٠٠٠ دولار لتمويـل أنشطة المراقبين، الأمر الـذي يوفر ٦٠ في المائة من تكـاليف بدء نشرهم ودعم عملهم.

وفي كـلا هذيـن المجـالين، ترمـي السـلطة إلى إرسـاء الأساس لإنشاء هيكلين سليمين للقضاء ولحقوق الإنسـان. إنها مهمة طويلة الأمد وحيوية تضطلع الأمم المتحدة بـدور رئيسي فيها. ولكن المهم أن تعمل المنظمة والسلطة بفعالية معـا وبطريقـة منسـقة كـي نتمكـن مـن تقـديم المسـاعدة الـتي يحتاجها العراقيون. والدور المزدوج الذي يؤديه سيرجيو دي ميلو هام بصورة خاصة في هذا الصدد.

إننـا نؤيـد كـامل التـأييد ملاحظـات الأمـين العـام عـن إشـراك المـرأة العراقيـة في العمليـات الانتقاليـة والدسـتورية والسياسية الجارية في العراق الآن. لقد كُـنّ، قبل كل شيء، الضحايـا الصامتـة للنظـام السـابق. والآن يجـب علينـا أن نساعدهن على أن يكـون لهـن الحـق في إبـداء الـرأي. وقـد دعمنا على المستوى الوزاري مؤتمر المرأة الذي عقد في بغداد في ٩ تمـوز/يوليـه، والـذي نوقشـت فيـه طائفـة واسـعة مـن المسائل. وكـانت هـذه بداية طيبة، ولكن ينبغي المزيـد مـن العمـل لتشـجيع النسـاء العراقيـات علـى تنظيـم أنفسـهن والإعراب عن رأيهن. ونحث صندوق الأمم المتحدة للنهوض بـالمرأة على مواصلـة عملـه في العـراق ونـأمل أن يتمكـن في المضـي قدمـا في تنفيـذ خططـه لاسـتضافة مؤتمـر وطـني في الأسـابيع المقبلـة. وقـد شـجعنا زعمـاء الجماعـات السياسـية العراقية وغيرها على إدراج ممثلين من النساء على الصعيدين الوطني والإقليمي ونـأمل أن يرى هـؤلاء الزعماء هـذا الأمـر جزءا هاما من إعادة إدخال الديمقراطية في بلدهم.

وتقـوم المملكـة المتحـدة أيضـا بالمساعدة علـى إنشـاء لجنة مستقلة للإعلام لدعم إنشاء قطاع إعلامي مستقل قـوي وذي طابع احترافي، ونرحـب باستعداد الأمـم المتحدة للنظر في المجـالات والكيفيـة الـتي يمكنـها بهـا إضافـة قيمـة لبنـاء مؤسسـات المجتمـع المدني في العراق؛ والعمليـات الانتخابيـة؛ والإصلاح الدستوري والقضـائي والقـانوني؛ وإصلاح الإدارة العامـة والقطـاع الأمـني. وكـان تفكيـك بنيـة القمـع الأساسـية للنظام السابق خطوة أولى ضرورية، ولكنها ليست كافية.

وبينما تصارع الإدارة المؤقتة هذه المسائل وغيرهـا في الأشـهر المقبلـة، قـد تتطلـع هـي والشـعب العراقـي إلى المجتمـع الـدولي للدعـم والمسـاعدة العمليـة، الـتي عَـبَّر الأمـين العـام والممثل الخاص اليوم عن نطاق إمكانيتها، تعبيرا جيدا.

لقد مثل إنشاء مجلس الحكم لحظة بالغة الأهمية للعراق. فلأول مرة منذ عقود تصبح للعراق الآن إدارة - سمعنا صوتها القوي في وقت سابق من هذا اليوم - تمثل بصورة واسعة تنوع العراق وتستطيع خدمة مصالح الشعب العراقي بأكمله. ويمكن للعراقيين أن يشعروا في نهاية المطاف بإمكانية تحقيق كل ما في وسعهم وتهيئة مستقبل أكثر إشراقا، ولكنهم يحتاجون إلى دعم دولي عاجل لتحقيق ذلك. ولهذا فإن إسهام الأمم المتحدة في هذا الوقت ذو قيمة عالية ويحظى بأكبر الترحيب.

إن المعيار الأساسي الذي يسترشد به عملنا في العراق خلال الفترة المقبلة - حجر الزاوية، كما قال فييرا دي ميلو - هو الحاجة إلى إعادة العراق إلى أيدي العراقيين في أقرب وقت يمكن فيه القيام بذلك في إطار الاستقرار والأمن من خلال عملية إصلاح دستوري يملك زمام أمرها الشعب العراقي. وآمل أن يواصل المجتمع الدولي العريض زيادة مشاركته في المساعدة على بناء عراق أفضل. وقد دعا القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) إلى إقامة شراكة دولية حقيقية، طالبا من الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى مساعدة الشعب العراقي على إصلاح مؤسساته، وإعادة بناء بلده والإسهام في إحلال الاستقرار والأمن. ومن الأساسي لتلك الشراكة دور الأمم المتحدة في المجالات المرسومة في القرار ١٤٨٣- وهو دور يقوم الممثل الخاص ببنائه في حكمة مع مضي الأسابيع.

وإذ أُوطِّن نفسي على إرجاء تقاعدي لسبب مجهول، أتطلع إلى العمل معه وفريق الأمم المتحدة بأكمله في الشهور المقبلة، وأنا على وعي بحكم تجربتي في هذا المجلس بأن استحداث عراق حر ومستقر هو من جميع الوجوه عمل جماعي للمجتمع الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يسعد وفدي بشكل خاص أن تترأسي، سيدتي، وزيرة خارجية إسبانيا، مجلس الأمن في هذه الجلسة الهامة.

ويشكر وفدي الأمين العام على تقريره المقدم إلى المجلس وعلى بيانه الافتتاحي في هذه الجلسة. ونود بوجه خاص أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو دي ميلو، على الإحاطة الإعلامية الهامة، والمعلومات والآراء التي تقاسمها معنا بغية تمكين مجلس الأمن من تقييم دور الأمم المتحدة والحالة الراهنة في العراق.

يرحب وفدي أيضا بالسيد عدنان الباجه جي، والسيد أحمد الجلبي والسيدة عقيلة الهاشمي.

لقد أحاطت حكومة بلدي علما على النحو الواجب بتشكيل مجلس الحكم المؤقت في العراق. واستمعنا باهتمام إلى بيان السيد الباجه جي فيما يتعلق بأهداف ومقاصد ذلك المجلس في المستقبل القريب. ونحن نتمنى بإخلاص لأعضاء المجلس كل النجاح في مهمتهم ذات الأثر الواسع النطاق بالنسبة لإعادة البناء السياسي في العراق.

إن الهدف الذي أعرب عنه الأمين العام فيما يتعلق بوجود المنظمة في العراق تشاركه فيه الحكومة المكسيكية مشاركة كاملة. ونحن نوافق على أن الهدف العاجل هو إنهاء الاحتلال العسكري في أقرب وقت ممكن، في إطار إنشاء إدارة عراقية تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا وقادرة على استعادة سيادة العراق الكاملة وممارستها، وفقا لنظام دستوري يصوغه العراقيون من أجل العراقيين.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تماما المبادئ التي بيَّنها هنا الممثل الدائم لباكستان، وهي مبادئ دعونا إليها فيما يتعلق بالحالة في العراق ولا شك أنها هي المبادئ التي تستلهم

بها أنشطة الأمم المتحدة. ونأمل أن يؤدي الجدول الزمني المشار إليه في تقرير الأمين العام بسرعة وبنجاح إلى استعادة العراق سيادته بصورة كاملة.

إن سبب وجود الأمم المتحدة في العراق والولاية التي منحها إياها المجلس يتمثلان في مساعدة ودعم الشعب العراقي، وتعزيز قدرته على استعادة سيادته ومعالجة المشاكل الإنسانية التي يواجهها، وتهيئة الظروف الملائمة للممارسة الكاملة لحقوق الإنسان وتعزيز بناء المؤسسات التي ستقود إلى التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للشعب العراقي. والشعب العراقي هو محور تركيز اهتمام الأمم المتحدة والهدف الوحيد الذي تسعى وراءه المنظمة في العراق. وعلى هذا الغرار، نحن نرحب بأن تمكنت الأمم المتحدة، من خلال الحوار مع جميع قطاعات المجتمع العراقي والاتصال بها، من إعادة إنشاء وجودها في العراق ووضع برنامج للعمل، وترتيب أولوياتها وتحديد مواقفها.

ويمكن لمجلس الأمن أيضا أن يحصل على فكرة أوضح عما يريده العراقيون. وكما قال السيد سيرجيو دي ميلو، بغض النظر عن قطاع أعضاء المجتمع العراقي أو عقيدتهم الدينية أو عنصرهم، هناك احتياجات ومتطلبات ومقاصد وأهداف واضحة جدا يسعى وراءها الشعب العراقي بأجمعه. وهذه وصفها لنا اليوم السيد سيرجيو دي ميلو.

وأول هذه الأمور، بالطبع، الاستعادة الكاملة للسلم والنظام والأمن. وينبغي لنا هنا التشديد على أن المسؤولية الأساسية تقع، وفقا للقانون الدولي، على عاتق السلطة التي أقامتها القوى المحتلة. وتلك المسؤولية لا يمكن أن تقع على عاتق أي أحد آخر، ولكن يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد على تنفيذ المهام المتمثلة في الاستعادة الكاملة للأمن والنظام في العراق.

وفي ذلك الصدد، يعرب وفد بلادي عن امتنانه للتقارير التي تشاطرها ممثلو التحالف مع مجلس الأمن في وقت سابق. ونتطلع إلى التقرير الذي قال السفير جيرمي غرينستوك إنه سيصدر وفقا لأحكام القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) المتعلقة بالمعلومات التي يجب على التحالف والسلطة مشاطرتها مع مجلس الأمن، بما يسمح لنا بتقييم الإجراء الذي يمكن للمجلس أن يتخذه لتعزيز دور الأمم المتحدة والمساعدة بشكل أنشط في الاستعادة الكاملة للسلم والأمن.

إن السلم والأمن، اللذين نريد أن نراهما في العراق، يعتمدان أساسا ليس على ترتيبات للشرطة وأخرى عسكرية فحسب؛ وإنما يعتمد السلم والأمن في نهاية المطاف على الترتيب السياسي الذي يتوصل إليه العراقيون – عن طريق تلبية احتياجات إنسانية، وإنشاء مؤسسات قوية ترتكز عليها سيادة القانون، وتهيئة ظروف كافية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية – بغية توفير أسس السلم والأمن في البلاد، فضلا عن طريق السعي إلى الاتفاق على إنشاء مؤسسات تمثيلية جديدة تخلِّف الماضي وراءها، وهو الماضي الذي عانى خلاله الشعب العراقي من القمع الوحشي. لذلك، تعرب حكومة بلادي عن الأمل في أن تفضي عملية تعزيز الوضع السياسي الداخلي إلى إحلال السلم والأمن بسرعة، الأمر الذي يخلِّف أثرا ايجابيا على المنطقة بأسرها.

ما هو الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع به؟ لقد بيَّن السيد فييرا دي ميلو والأمين العام ذلك فعلا. لكن اسمحوا لي أن أضيف بضع نقاط في هذا الصدد.

هناك حاجة إلى تسريع وتوسيع إيصال المساعدات الإنسانية بغية مواجهة الظروف الصعبة التي يعاني منها مختلف شرائح المجتمع العراقي. ويجب القيام بذلك عن طريق تحويل برنامج النفط مقابل الغذاء إلى آليات وبرامج محلية تحظى

بدعم المجتمع الدولي. إلا أن تقرير الأمين العام يشير، كما أكد السيد فييرا دي ميلو في إحاطته الإعلامية، إلى أن الظروف الأمنية تعيق بدرجة كبيرة تنفيذ تلك المهام. لذلك نوجه نداء خاصا جدا إلى سلطة التحالف المؤقتة لمضاعفة جهودها المستمرة والمبذولة لكفالة توفير الأمن المطلوب للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، ووكالات المجتمع الدولي والقائم منها في العراق، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، بغية الاضطلاع بعملها دعما للسكان المدنيين في العراق.

وفي ظل الظروف الراهنة، يجب أن تحظى حماية عمال المساعدات الإنسانية بالأولوية. إنها مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول، ومسؤولية خاصة تقع على عاتق الذين يمسكون حاليا بزمام السلطة في العراق. وفي ذلك الصدد، نأسف لسماع النبأ المأساوي الذي أفادنا به السيد فييرا دي ميلو هذا الصباح عن وفاة ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية.

ونعتقد أيضا أن باستطاعة الأمم المتحدة أن تقدم خبرتها في نزع السلاح والتسريح. وفي ذلك الصدد، نؤمن بأن ثمة مهارات ينبغي، بل ويجب، عدم إضاعتها في توفير المساعدة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الأمر الذي يشكل مكونا أساسيا في إنشاء نظام جديد في العراق.

إننا نتفق مع الأمين العام وممثله الخاص على أن إحدى أهم المهام المباشرة في إعادة بناء العراق هي حماية حقوق الإنسان. فأولا وقبل كل شيء، علينا أن نكفل إعادة ترسيخ الاحترام الأساسي لحقوق الإنسان والحريات، ليس في ظل الظروف الراهنة، فحسب، وإنما أيضا فيما يتعلق بالمهمة الهامة جدا والرئيسية المتمثلة في المطالبة بتقبل مرتكبي الانتهاكات المشينة لتلك المسؤولية، وهي انتهاكات يتزايد سماعنا عنها مع اكتشاف أدلة جديدة. وذلك ضروري لإعادة إحلال السلام وسيادة القانون، فضلا عن تحديد المسؤوليات. بيد أنه لا بد أيضا من إعادة إرساء حقوق الإنسان وإيجاد نظام قانوني عادل.

وفي ذلك الصدد، ستكون هناك حاجة إلى دعم الجهود التي يبذلها الشعب العراقي وممثلوه لتحديد سبل ووسائل تنفيذ المحاكمات وفرض العقوبات على المذنبين مرتكبي الفظائع.

والمهمة الأساسية للأمم المتحدة أيضا هي تعزيز المشاركة النشطة للمرأة في عملية التغيير. وفي ذلك الصدد، نؤيد البيانات التي استمعنا إليها من مختلف الممثلين صباح هذا اليوم. ومن الضروري أن نؤيد الانتعاش الاقتصادي للشعب العراقي وتنميته.

إن تصرف الشعب العراقي بنفطه سيكون أداة أساسية في الانتعاش الاقتصادي للبلاد وتنميتها. وفي ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، من الضروري كفالة ألا يُستعمل النفط سوى لمنفعة الشعب العراقي. وتحقيقا لذلك، ينبغي أن نبذل جهدا لتوضيح الدور والمهمة اللذين أوكلهما قرار مجلس الأمن إلى المجلس الدولي للمشورة والرصد. وعلى المجلس الدولي أن يضطلع بمهام محددة للرصد وتقديم المشورة، الأمر الذي يجعل استعمال الموارد النفطية شفافا. وعلى غرار وفود أخرى، نعرب عن الأمل في التوصل إلى اتفاق يعطي المجلس الدولي النطاق والطابع المحددين المنصوص عليهما في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه ينبغي عدم التعهد بالتزامات حيال النفط العراقي لا تكون نابعة من إرادة الشعب العراقي بذاتها. لذلك، فإن صناعة النفط ينبغي أن تكون مؤقتة في الوقت الراهن. وحالما يجري إنشاؤها ينبغي للنظام الدستوري العراقي تحديد الظروف التي يمارس الشعب

العراقي في ظلها سيادته على نفطه، فضلا عن هيكل صناعة النفط وطريقة استعمال الموارد المشتقة من النفط لصالح الشعب.

إن جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة ينبغي أن تترافق مع المشاركة النشطة جدا للدول في توفير المساعدة الإنسانية ودعم أنشطة إعادة الإعمار في العراق. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة القناة الرئيسية التي يقدم المجتمع الدولي دعمه من خلالها في عملية إعادة الإعمار.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إن وفد بلادي لديه ملء الثقة بالعمل الذي يضطلع به ممثل الأمين العام، فضلا عن برنامج العمل وهيكل المكتب الذي تم إنشاؤه. ويحدونا الأمل في أن يفضي العمل الذي يؤديه السيد فييرا دي ميلو والأمانة العامة إلى استعادة سيادة العراق في أسرع وقت ممكن.

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): أشكر ممثل المكسيك على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالاسبانية): إنه لشرف وامتياز لوفد بلادي، سيدتي الرئيسة، أن يشارك في هذه الجلسة لمجلس الأمن تحت الرئاسة الفعالة والنشطة جدا لاسبانيا خلال شهر تموز/يوليه.

أولا، أود أن أشكر الأمين العام على مشاركته في مناقشتنا اليوم، وعلى تقريره (S/2003/517) عن تنفيذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وأشكره أيضا على بيانه الافتتاحي، الذي وضع فيه مبادئ وأهداف عمل الأمم المتحدة في العراق. وبلغاريا تشاطره آراءه تماما. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام للعراق، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، على إحاطته، وفوق كل شيء، على أنشطته في العراق. لقد استمع إلى أعضاء المجتمع العراقي النشطين وترجم وجهات نظرهم ترجمة صادقة. وأقام علاقات مفيدة جدا مع بلدان أخرى في المنطقة. وأنشأ تعاونا جيدا في العمل مع سلطة التحالف المؤقتة، مما يضيف، في اعتقادي إلى رصيده. ونحن نشكره ونعرب عن تأييدنا الكامل له.

من دواعي سروري أن أرحب في المجلس بممثلي مجلس الحكم المؤقت للعراق: السيد الباجه جي، والسيد الجلبي، والسيدة عقيلة الهاشمي. لقد كان إنشاء مجلس الحكم خطوة هامة للعراقيين وهم يسعون إلى استعادة السيطرة على مستقبلهم. وترحب بلغاريا بذلك التطور الإيجابي. ونحن نؤكد لأعضاء مجلس الحكم الموجودين هنا مؤازرة بلغاريا التامة للعراقيين وهم يسعون إلى إقامة عراق حر مستقل وإلى استئناف العلاقات الودية الحارة التي ظلت دائما بين بلدينا.

يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في العراق. وينبغي أن يصبح ذلك الدور أعظم وأقوى من أي وقت مضى. وهذا هو ما تؤمن به بلغاريا إيمانا قويا. ويسرنا أن الخطوات الأولى التي اتخذتها الأمم المتحدة في العراق كانت ناجحة بالرغم من الظروف البالغة الصعوبة التي يعمل بها فريق السيد سيرجيو فييرا دي ميلو هناك. إن النتائج مشجعة جدا. ونحن نرى أن النهج الذي اعتمده السيد فييرا دي ميلو سيسفر عن نتائج ملموسة بشكل متزايد.

بلغاريا تعتبر أن عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان له أهمية خاصة لبلد يسعى إلى الخروج من عقود من الديكتاتورية الإجرامية القاتلة وإلى إحلال حكم القانون.

وباعتباري ممثلا لبلد كان عليه أن يواجه في الماضي القريب حالة مشابهة، وإن كانت غير مطابقة تماما، أشعر بحساسية خاصة تجاه التطلعات التي أعرب عنها توا السيد الباجه جي: التحرك صوب المصالحة الوطنية بإلقاء الضوء على الماضي القريب. وللأسف، كما قال السيد فييرا دي ميلو، كان ذلك الماضي أشد قتامة وأكثر وحشية. ونحن

نعتقد أن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا في مساعدة العراقيين ليلقوا الضوء على ماضيهم القريب. فالأمم المتحدة، في ذلك السياق، هي الوسيلة الرئيسية التي يمكن للمجتمع الدولي، بل يجب عليه، أن يساعد بها الشعب العراقي على مواجهة التحديات الكبيرة التي تنتظره.

إن الأمن لا يزال هشا تماما، ولا تزال مشاكل كبيرة باقية. ومسؤولية سلطة التحالف المؤقتة أساسية بشكل واضح في هذا المجال. ونحن نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يجد طريقة لمساعدة العراقيين على استعادة السيطرة على إدارة الحالة بأسرع وقت ممكن. ونحن نوافق تماما على نهج الأمين العام بشأن بنية وأهداف بعثة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق. ونعتقد أن دور الأمم المتحدة المقبل ينبغي أن يحدد وفقا لتطور الحالة على أرض الواقع. إن الأمور تتغير بسرعة كبيرة. وقد كان من المشجع تماما أن نسمع أن السيد سيرجيو فييرا دي ميلو يتشاطر ذلك النهج.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أدلي بملاحظة تتسم بطابع شخصي، لقد تأثرت كثيرا عندما سمعت السيد الباجه جي يؤكد في بداية بيانه على كلمة ''الحرية''. ومن الواضح أن الحرية أساسية للتنمية وللاستقلال. وأنا أعرب عن تمنياتي القلبية لعراق حر مستقل في المستقبل القريب.

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الوفد الإسباني، الذي أتشرف بقيادته.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة أسبانيا.

من دواعي الشرف - وصدقوني، هذه ليست من قبيل التشدق بالألفاظ - أن أترأس هذا الاجتماع لمجلس الأمن، لأن هذا اليوم يوم هام بالنسبة للعراق، وللمجتمع الدولي، ولمنظومة الأمم المتحدة.

إننا ملتزمون بعراق مستقبلي - إن جاز لي أن أستخدم كلمات الأمين العام - مستقر، موحد، مزدهر، وديمقراطي، ينعم بالسلام في الداخل ويعيش في سلام مع جيرانه: عراق قادر على أن يخلف وراءه ٣٥ عاما من الدكتاتورية المتعطشة للدماء و ٣٥ عاما من الإدارة السيئة. إن ضخامة الحالة التي بينها السيد سيرجيو دي ميلو - مئات الآلاف من القتلى ومئات الآلاف من ضحايا القمع - والبيان المؤثر الذي أدلى به السيد عدنان الباجه جي بشأن الحرمان من الحرية وإهانة كرامة الشعب العراقي يتحدثان ببلاغة عن الماضي القريب.

صحيح أنه توجد مصاعب. وقد وصفها لنا تقرير الأمين العام (S/2003/715) والبيانان اللذان أدلى بهما الممثل الخاص والمتحدث باسم مجلس الحكم في العراق، وشهدتها بنفسي خلال الزيارة التي قمت بها مؤخراً إلى بغداد. بيد أننا أخذنا نلمس اليوم بوضوح لمحة من هذا العراق الديمقراطي الجديد، كامل الاندماج في المجتمع الدولي، يقوم على احترام الحقوق والحريات، ويستخدم موارده الطبيعية الهائلة بكفاءة من أجل منفعة جميع العراقيين، ويتيح إطاراً يتعزز من خلاله تطور هذا الشعب العظيم، الذي يبرهن على إمكانياته تاريخ من أثرى تواريخ الثقافة والحضارة الإنسانية، كما أشار سيرجيو دي ميلو.

أجل، إن التقييم المُستخلص من البيانات التي ألقيت، وعلى وجه الخصوص من البيانات التي أدلى بها الأمين العام والسيد فييرا دي ميلو والسيد الباجه جي، فيه ما يدعو للأمل، بالرغم من تعقيد الحالة التي ما زالت سائدة في العراق. ذلك أن سقوط نظام صدام حسين أيقظ آمالاً كباراً صاحبها نفاد الصبر الطبيعي لدى من عاشوا في ظل القهر والحرمان. إذ يتوقع العراقيون بعد عقود من سوء الإدارة أن يطرأ تحسن على أوضاعهم المعيشية، وهم ينتظرون ذلك التحسن الآن. وبعد عقود من الاضطهاد في ظل نظام حكم

دكتاتوري، يتوق الشعب العراقي إلى أن يمسك بزمام مصائره دون إبطاء.

وواقع الأمر أن الحياة من منطلق يومي ليست ميسورة في العراق. ولا يمكن أن يوصف كل إزهاق لروح إنسان، سواء من المدنيين أو أفراد التحالف العسكريين إلا بأنه مأساة، وذلك لوجود مخاطر وتهديدات قد ينقصها الطابع الاستراتيجي ولكنها ناجمة بصفة خاصة عن مزيج من المقاومة والإجرام. فقد أفرج صدام حسين في نهاية عام ٢٠٠٢، كما أشار السيد فييرا دي ميلو فيما يتعلق بهذا العنصر الأخير، عن معظم المسجونين المحكوم عليهم لارتكابهم جرائم عادية.

ومن هذا المنطلق ينبغي الإشارة كما فعل كثير من المتكلمين إلى أن مسؤولية الحفاظ على أمن الأفراد والممتلكات تقع على عاتق قوات سلطة التحالف المؤقتة حتى يتم نشر قوة الشرطة العراقية الجديدة وتشكيل الجيش العراقي الجديد. كذلك يناشد القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) أعضاء المجتمع الدولي المساهمة في الاضطلاع بهذه المهمة.

وهناك في الوقت ذاته عجز في الخدمات الأساسية من قبيل الكهرباء ومياه الشرب والوقود، وتعزى حالات العجز هذه بدرجة كبيرة إلى المشاكل الأمنية المذكورة. غير أننا كنا نتوقع أزمة في الأغذية، ولحسن الطالع أنها لم تقع. ويعمل نظام توزيع الأغذية بشكل جيد بدرجة معقولة في معظم أرجاء البلد. وخدمات المستشفيات آخذة في التحسن، واستطاع الطلاب الانتهاء من عامهم الدراسي. وقد شرعت المصارف في بغداد في تقديم خدماتها، وشهدت ذلك بنفسي.

بيد أن من الصعب فوق كل شيء المبالغة في أهمية تشكيل مجلس الحكم في العراق الذي شرفنا بالاستماع إلى المتحدث باسمه اليوم. فتلك المؤسسة تجسد جوهر الإدارة العراقية الانتقالية التي دعا مجلس الأمن بالإجماع إلى إنشائها في الفقرة ٩ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ويضم مجلس الحكم بين صفوفه عراقيين وعراقيات من ذوي الشأن والشجاعة العظيمة. وهو يشمل بصورة متوازنة ممثلين لمختلف المكونات السياسية والإثنية والدينية التي يتألف منها نسيج العراق. وهو بذلك يرمز لوحدة العراق التي نرجو جميعاً المحافظة عليها. وفي إنشائه خطوة حاسمة صوب تحقيق هدفي الحكم الذاتي وإعادة الحياة السياسية للشعب العراقي إلى طبيعتها. ويتمتع مجلس الحكم في العراق، على حد قول السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، بسلطة تنفيذية ذات مصداقية كما أنه عريض في تمثيله. ولهذا السبب فهو جدير بالدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي.

ونعم، ها هو المجتمع الدولي، ممثلاً في مجلس الأمن، يعطي اليوم اعترافه بهذا المجلس من خلال مشاركة المتحدث باسم مجلس الحكم. أما مجلس الحكم الذي يتمتع بالسلطة بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) فسوف يكتسب الشرعية أمام الشعب العراقي بإسهامه الفعال في تحسين الأوضاع المعيشية الأساسية للعراقيين، ممهداً بذلك السبيل لإجراء انتخابات حرة ولوضع دستور للبلاد.

وقد وصف السيد الباجه جي بجلاء ضخامة المهمة التي تواجه مجلس الحكم. إذ تشمل الأولويات العاجلة التي يواجهها جميع مجالات مهام الحكم، بدءاً من تعيين الوزراء إلى إدارة السفارات وبناء المدارس، التي قيل لنا إن عددها ١ ٥٠٠ مدرسة، والمستشفيات. وقد اعترف في واقعية بالمسؤولية الرهيبة التي تنهض بها مؤسسته. وإنها لمهمة سامية ينبغي أن تتلقى دعم المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن دون تحفظ.

ولمجلس الحكم في العراق بطبيعة الحال أن يعتمد على التزام اسبانيا الراسخ في هذه العملية. والواقع أن مجلس الحكم يضطلع برسالة تاريخية، تشمل بصفة خاصة وضع الدستور وتهيئة الأوضاع التي تجعل في الإمكان إجراء انتخابات حرة. وسوف ترسي هذه المهام الأساس لصرح سياسي يقوم على السلام والرخاء والتعايش في كنف الديمقراطية، التي يجب أن يشيدها الشعب العراقي بتوجيه من مجلس الحكم وأن نلتزم جميعاً بمؤازرتها.

واسمحوا لي بالإشارة إلى ما قاله عدد من المتكلمين عن خصائص تلك العملية الدستورية. إذ يجب أن تكون عملية وضع الدستور أكثر من أي شيء آخر شاملة لفئات البلد الديمقراطية والسياسية والعرقية والدينية وأيضاً لمختلف الفئات الاجتماعية، ولا سيما المرأة. إذ لا ينبغي أن يشعر قطاع هام بالتهميش. ويلزم وضع جدول زمني محدد وعلى قدر كاف من المرونة في الوقت ذاته حتى يتكيف مع مهمة ستكون معقدة كشأن جميع العمليات التأسيسية. ولكي يتفهمها الجميع ويحترمها الجميع، يجب أن يدرك العراقيون بوضوح أن هذه بداية عملية لها غاية نهائية محددة، ولها آفاق سياسية حقيقية. وكما يشير تقرير الأمين العام، بل وكما أبرزت معظم البيانات اليوم، وأتفق معها، يلزم وضع برنامج طموح وواقعي قابل للتكيف من الوجهة الزمنية، يشكل فيه توافق الآراء القاعدة الأساسية الحقيقية للعمل، تسترشد به عملية صنع القرار، ويتيح التعبير بحرية ودون عائق عن جميع الآراء، بما فيها أيضاً حكمة تفكير المجتمع المدني المتدفقة بالحياة.

وأخيراً، يلزم أن يضطلع بقيادة عملية وضع دستور للعراق هذه شخص ممتاز ذو مكانة وخبرة، مشهود له بالسلطة الأدبية، ويتمتع بالحس السياسي. وقد يرى الأعضاء أن بعضاً من هذه السمات مألوفة لدى بعضنا من أعضاء الاتحاد الأوروبي، لأن هذه النقاط كما أشار بعض الأعضاء دون شك تصف بإخلاص العملية التي ضممنا من خلالها نحن الأوروبيون صفوفنا لكي نجعل لنا دستوراً. وهي السمات المميزة لاتفاقية مستقبل أوروبا المبرمة مؤخراً، التي عرضت منذ فترة وجيزة المشروع المبدئي لدستور أوروبي.

ولكن، من الجلي أن وضع مشروع دستور ليس كافيا. وكما قلت من قبل، فإن إجراء انتخابات حرة أمر حيوي. وبطبيعة الحال، سيخضع مشروع الدستور لمصادقة الشعب العراقي من خلال استفتاء شعبي.

والأمم المتحدة تضطلع بدور لا غنى عنه في كل هذه المهام بفضل خبرتها الطويلة في عمليتي إقامة الديمقراطية وبناء المؤسسات، وقدرتها الفذة على الاضطلاع، بحياد مضمون، بمهام رئيسية مثل تقديم المشورة في إعداد جداول القيد الانتخابية؛ وتنظيم الانتخابات وإجرائها ومراقبتها؛ ووضع الشروط اللازمة لتمكين التعددية من الازدهار - من وسائط الإعلام إلى البرامج التي تعزز مشاركة المرأة.

وأود هنا أن أتطرق إلى عدد من النقاط التي طرحها السيد فييرا دي ميلو وشدد عليها السفير غرينستوك. فالانتقال السياسي إلى الديمقراطية وإعادة البناء الاقتصادي لن يكون كافيا في حد ذاته ما لم يتم في إطار قانوني يجسد الاحترام لحقوق الإنسان.

ولذلك، أضم صوتي إلى تلك الأصوات التي أعربت عن تقديرها للتقرير المقدم عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وللعمل الجدير بالثناء الذي يضطلع به السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وفريقه وتفانيهم في أداء عملهم في ظل ظروف صعبة للغاية.

وأود بصورة خاصة أن أعرب عن ثقتنا الكبيرة بالعمل الذي يقوم به الممثل الخاص، الذي يتبوأ منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أيضا.

أخيرا، أود أن أشارك الآخرين في تأييد الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد، بالنيابة عن حكومة إسبانيا، على التزامنا إزاء العراق بوصفنا مشاركين في التحالف؛ والتزامنا الإنساني تجاه الشعب العراقي؛ والتزامنا بإعادة بناء العراق وباستقراره وأمنه؛ والتزامنا تجاه الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما تجاه الممثل الخاص – وأخيرا، الالتزام بدعم مجلس الحكم العراقي والتعاون الكامل معه.

إن إسبانيا تلتزم التزاما كاملا بجهود الشعب العراقي لتحقيق الديمقراطية، وهو المسعى الذي ينبغي أن يشارك فيه كل المجتمع الدولي أيضا.

وبعد أن أدليت ببياني بالنيابة عن الوفد الاسباني، أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسة لمجلس الأمن.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.